الأمم المتحدة

A/62/PV.50

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٥٠**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/62/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلدي، أشكركم السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع للنظر في تقرير مجلس الأمن (A/62/2). وأنا ممتن لرئيس المجلس على عرضه للتقرير. وأشكر أيضا الأمين العام على إخطاره عملا بالفقرة ٢ من المادة ١٢ من الميثاق (A/62/300). ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأنغولا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن قراءة التقرير تطلعنا على العديد من التحديات التي واجهها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. لقد تم إحراز تقدم بارز في إدارة هذه المسائل، والفضل يعود إلى التزام المجلس وصرامته. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل للحد من التهديدات الخطيرة التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين.

في ما يتعلق بمجال حفظ السلام، لا تزال أفريقيا تحتل جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس. ونحن نرحب بالتآزر القائم بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، الأمر الذي مكّن الطرفين من أن يتعاونا ويدمجا تدريجيا هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب الميثاق.

وسيساعد تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتعزيزها في الجهود المبذولة لتحقيق استقرار طويل الأمد في القارة. ونحثّ مجلس الأمن على مواصلة تعزيز البرنامج وعلى تحسين التنسيق بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في ما يتعلق بأنشطة البرنامج في أفريقيا. ويحدونا الأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل عن العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي توصيات ملموسة بشأن تحسين هيكل التعاون.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

نرحب بجهود مجلس الأمن المبذولة لتعزيز إجراءاته بغية اتقاء اندلاع أزمات جديدة، قد تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن إيجاد إطار مؤسسي من شأنه أن يجعل جهوده أكثر انتظاما وفعالية مما هي عليه في الوقت الراهن، فيما يتعلق بالحيلولة دون عودة الصراع إلى الظهور، بتعزيز بناء السلام في إطار لجنة بناء السلام، المنشأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ونرحب بممارسة قيام مجلس الأمن بزيارات للبلدان المدرجة في جدول أعماله، وخاصة لبلدان أفريقية، فضلا عن مقر الاتحاد الأفريقي. فهذا يمكننا من تكثيف المشاورات مع الأطراف المعنية لا سيما مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى تنسيق الخيارات والنُهُج لتناول الحلول المشتركة، بغرض تذليل المشاكل التي يتم تحديدها.

وفي هذا الصدد يمثل القرار المتخذ بنشر بعثة مختلطة في دارفور تطورا ملموسا في التعاون وتوزيعا أفضل لمسؤوليات العمل. ونرحب كذلك بالجهود المبذولة لتحسين آفاق السلام الدائم في غرب أفريقيا. يؤكد تقرير مجلس الأمن، رغم أوجه القلق الرئيسية التي ينطوي عليها انتشار الأسلحة الخفيفة، أن هذه الحالة أدعى إلى التفاؤل مما كانت عليه في الأعوام الماضية.

ويجب مواصلة الجهود الجبارة الكبيرة المبذولة لإحقاق العدالة الدولية ولمكافحة الإفلات من عقاب الجرائم المتصلة بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يكفل توطيد المنجزات التي تحققت في هذا المجال بحيث لا يحصل تشكك، بالنظر إلى تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، في إمكان مقاضاة الفارين، وذلك أمر أساسي للمحافظة على السلام في البلدان المعنية.

وينبغي أن يؤمّن المجلس أيضا أن يكون فقه المحاكم الجنائية الدولية في متناول البلدان المعنية في كل حين. وبالنظر إلى المحاكم العاملة في أفريقيا، يجب أن يُعتبر الاتحاد الأفريقي أيضا وجهة ممكنة لسجلات إجراءاتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نبادر إلى التعاون مع المحكمة الأفريقية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

تجدر الملاحظة أن مجلس الأمن قد أجرى مع الدول الأعضاء، حوارا مثمرا حول مسائل عامة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين وخاصة عن طريق مناقشات عامة ومواضيعية. وينبغي أن توضع الآراء التي عبرت عنها الدول في هذا الحوار موضع اعتبار، بحيث يمكن لعملية المناقشات المواضيعية ذات القيمة القصوى هذه أن تولد زخما دائما، بما يعزز فعالية عمل مجلس الأمن.

يبقى في الواقع أن مجلس الأمن بعيد عن الاتساق بشكله الراهن، وهذا يؤثر في قدرته على العمل. نرجو أن تُتخذ خطوات، في غضون هذه الدورة الجارية، لإجراء الإصلاح المنتظر للمجلس منذ مدة طويلة. ووفدي يتطلع إلى هذا الإصلاح، الذي ينبغي أن يؤثر في فئتي مقاعد مجلس الأمن وأساليب عمله. وآراء وفدي في هذه المسألة معروفة عندما يتصل الأمر بالخطوات الجريئة التي يتعين اتخاذها في سبيل زيادة تمثيل المجلس فضلا عن شرعيته وسلطته.

ينبغي، بصورة عامة، أن نستفيد من التقدم الملموس المحرز خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، هذا التقدم الذي ينبغي أن يستخدم كأساس لتحديد بارامترات الشكل الجديد الذي سيُعطي لمجلس الأمن بحيث يتمكن من التجاوب مع حقائق القرن الحادي والعشرين الجغرافية – السياسية. وينبغي لهذا الشكل الجديد أن يراعي ضرورة تصويب أنواع الظلم التاريخي التي ارتُكبت بحق أفريقيا، باستبعادها من المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. ونود أن

نكرر المطالبة المشروعة للقارة الأفريقية بمقعدين دائمين وبخمسة مقاعد غير دائمة، بما يتيح تمثيلا منصفا لجميع أقاليمها الفرعية، عملا بتوافق آراء إزولويني وإعلان سِرت عام ٢٠٠٥. يجب أن يكفل الإصلاح تمثيلا منصفا للبلدان النامية فضلا عن توزيع جغرافي للمقاعد، مع مراعاة ما لكل منطقة من ثقل عددي داخل المنظمة.

ومن هذا المنطلق نفسه، ينبغي أن نلتزم التزاما حازما بإصلاح أساليب العمل، وذلك لمراعاة والتعبير عن تساوي الدول الأعضاء في السيادة، فضلا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساسية الأخرى. وتجدر مواصلة النظر الذي بدأه المجلس في هذه القضية، مع مراعاة الاقتراحات المحددة المقدمة من الدول الأعضاء، وخاصة اقتراحات ”مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة “، التي يؤيدها وفدي.

سيدي الرئيس، في نهاية الدورة العادية الحادية والستين، وبرئاسة سلفك الموهوبة، السيدة الشيخة هيا راشد آل خليفة – التي أثني عليها – أعطتنا الجمعية العامة ولاية واضحة تتعلق بالمرحلة التالية من مراحل إصلاح مجلس الأمن. وكما أكدت بصورة بارزة في بيانك الذي قدمته عند بدء الدورة الجارية، ينبغي أن نتحلى بالشجاعة اللازمة للشروع في المرحلة التالية، التي يجدر أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. والمرحلة التالية هي التي تناولها بيانك هي مرحلة مفاوضات دولية حكومية، هدفها أن توفر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مجلس أمن، يكون ذا طابع تمثيلي أبرز في عضويته، وأكثر شفافية وأشمل في أساليب عمله، ويكون بذلك أجدى فعالية في التصدي للأخطار المهددة للسلم والأمن الدوليين.

إننا نعتمد عليكم سيدي الرئيس، لإجراء هذه المفاوضات ونشجعكم على تسمية منسق أو منسقين لمساعدتكم في هذا العمل البالغ الحساسية. ويجدر بنا أيضا أن نتوصل بطريقة متواضعة وهادئة وحازمة، قبل نهاية هذه الدورة، إلى اتفاق على مضمون إصلاح جرئ يحقق توقعات المجتمع الدولي والشعوب التي تتكون منها الأمم المتحدة، وخاصة في القرن الحادي والعشرين.

السيد دي بالاسيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد إسبانيا شاكر لفرصة هذا النقاش المشترك للتعبير عن آرائه حول إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه.

شهدت الدورة الماضية للجمعية العامة نشاطا غير عادي ومثمرا على نحو خاص فيما يتصل بالنظر في مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه وغير ذلك من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن.

ويرجع الفضل في القيام بذلك النشاط، إلى حد كبير، إلى ما أبدته الرئيسة السابقة للجمعية العامة من روح قيادية، وإلى العمل الذي أنجزه، خلال فترة ولايتها، فريق الميسرين الخمسة – أي الممثلون الدائمون لقبرص وكرواتيا وشيلي وهولندا وتونس – فضلا عن العمل الذي أنجزه فيما بعد، في ظل ولاية رئاسية جديدة، الممثلان الدائمان لشيلي وليختنشتاين، بالاستفادة من عمل الفريق السابق.

ولو أردنا انتقاء اقتراح من الاقتراحات التي جسدت روح النتائج التي توصلت إليها تلك التقارير، لكان أهمها بالتأكيد الاقتراح المتعلق بضرورة اختيار الجمعية العامة لصيغة بشأن إصلاح مجلس الأمن يمكنها أن تحظى بأقصى قدر ممكن من القبول السياسي للأعضاء، وعلى أي حال، بمستوى يفوق بكثير الأغلبية المنصوص عليها في الميثاق.

ونتيجة لعملنا في نهاية الدورة السابقة، قررت الجمعية مواصلة النظر، أثناء الدورة الحالية، في المسألة المعروضة علينا الآن، من أجل تحقيق المزيد من الخطوات الملموسة ومنها إجراء مفاوضات حكومية دولية، مع

الاستفادة مما أحرز من تقدم حتى الآن. وفي خطوة ملحوظة إلى الأمام، حثت أيضا فريق العمل المفتوح العضوية على بذل جهود للتوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء بشأن النظر في جميع المواضيع المتعلقة بهذه المسألة. وصدقت الجمعية العامة على القرار في جلسة عامة.

ويعتبر وفد بلدي، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى التي تشكل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أنه ينبغي للمرحلة الجديدة من التفاوض التي ستبدأ تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، استخدام الإطار الذي يتيحه الفريق العامل المفتوح العضوية. ويمكننا جميعا أن نمثل فيه ونعرب عن مواقفنا بصورة عادلة ومنفتحة، بالاستفادة مما تحقق من نتائج حتى الآن، لا سيما في الدورة السابقة. ويمكن أن نقوم بذلك بغية التوصل إلى اتفاق عام، يستبعد البدائل التي من شأنها أن تشجع التصويت على مواقف إقصائية وتخزبية تجسد المصالح التي نؤمن أنها منافية للمصالح العامة للجمعية.

ويشكل الحوار الذي انطلق في الأشهر الأخيرة، والذي أفضى إلى توصية الفريق العامل ومقرر الجمعية اللذين أشرت إليهما آنفا، السبيل الوحيد لحل مسألة إصلاح مجلس الأمن بصورة يمكن أن تمهد الطريق لإجراء مفاوضات حقيقية، باستكشاف معمق للصيغ التي ستمكن من التوصل إلى اتفاق عام، سواء بشأن تشكيلة مجلس الأمن أو إصلاح أساليب عمله. ونعتقد أنه ينبغي النظر في الجانبين معا، من أجل إيجاد حل.

ويؤمن وفد بلدي بأن التقريرين المنبثقين عن العمل الذي أنجز في الدورة الأخيرة ينبغي النظر فيهما معا باعتبارهما أداة مجدية للبدء بعملية تفاوض، على النحو المشار إليه في رسالة الرئيسة السابقة للجمعية العامة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه. وعلى غرار عدد كبير من الوفود الأخرى، ما برحنا ندعم النهج المقترح القائل بأنه ينبغي أن نسعى أولا إلى اتفاق مؤقت، قابل للتنقيح، يعرف بـ ”النهج الوسيط“، بغية ضمان حصول الإصلاح على أوسع نطاق ممكن من الدعم ومن ثم زيادة إمكانية تنفيذه وتفعيله.

وفي الدورة الحالية، ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية أن يقوم بمشاورات بغرض الإعداد الضروري لوضع المفاوضات وصيغتها وطرائقها، بغية الاستعداد على أحسن وجه لمرحلة تفاوض مناسبة. وإذ لا نرغب في تحديد مواعد نهائية مصطنعة وغير واقعية، نأمل أن تبدأ تلك المرحلة قريبا.

ولدى وفد بلدي كامل الثقة بقدرتكم وعزمكم، سيدي الرئيس، على المضي قدما في العمل المعني بالتحضير لأساس التفاوض هذا. وينبغي القيام بعملية التحضير في إطار مشاورات شفافة ومفتوحة مع المجموعات المعنية، المعروفة بالفعل، دون وسطاء، بما أن مهمة تحديد البدائل والاقتراحات أنجزت بالفعل وهي معروفة جيدا.

ونؤمن بأن هذا ليس وقت تقديم مبادرات من جانب واحد. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نعمل معا في ظل قيادة واحدة، دون مساس بموقف كل منا، يحدونا هدف مشترك يتمثل في تحقيق إصلاح يتمتع بمقومات النجاح. وبالتالي، نعتبر أنه من غير المستصوب أن نسند إليكم ولاية جديدة، علاوة على الولاية التي لديكم بالفعل، سيدي الرئيس، ولا حتى أن نحدد الاختصاصات، مهما كانت عامة، من أجل البدء بالعمل الذي يجب علينا أن نقوم به جميعا الآن، لأن ذلك سيكون غير ضروري وغير مرغوب فيه.

ويمكنكم، سيدي الرئيس، الاعتماد على دعم وفد بلدي في البدء باتخاذ التدابير التي تروها ضرورية ضمن الإطار الذي أشرنا إليه. ووفد بلدي – بكل تأكيد إلى جانب جميع الوفود التي تعمل معا على التوصل إلى توافق للآراء – ملتزم تماما بالهدف النهائي المتمثل في مواصلة العمل

بصورة صادقة وجدية ومنفتحة من أجل التوصل لاقتراح عن طريق تفاوض يؤدي إلى اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): في المستهل، نشكر الممثل الدائم لإندونيسيا على عرض التقرير بشأن أنشطة مجلس الأمن للفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (A/62/2).

لقد جسدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، في جملة العديد من المسائل الهامة الأخرى، عزم قادة العالم على دعم إصلاح مجلس الأمن. ويعتبر ذلك الإصلاح عنصرا أساسيا في جهود الإصلاح العام للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وبصورة حاسمة فعلا، فإن إصلاح مجلس الأمن سيوسع نطاق تمثيله ويعزز كفاءته وشفافيته، كما سيزيد فعاليته ومصداقيته لدى تنفيذ قراراته على الصعيد العالمي.

ونشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القوية لتجسدوا ما عزم عليه قادة العالم في أولوياتكم الخمس المعلنة المتمثلة في تغير المناخ، وتمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الإرهاب، وأخيرا وعلى نحو هام، تجديد إدارة وفعالية واتساق هذه المنظمة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

ولتيسير التوصل لعملية عادلة وفعالة وشفافة، يجب البدء فورا بعملية للمفاوضات الحكومية الدولية. ويمكن تحديد مثل هذه العملية من خلال منهج موضوعي وشفاف، من قبيل استبيان أو استطلاع رأي أولي للتوصل إلى مجموعة من العناصر يمكن أن تحظى بأوسع قدر ممكن من التأييد، حتى يتسنى لها أن تشكل الأساس لمثل هذه المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي هذا الصدد، نقترح إدراج العناصر التالية: أولا، توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة؛ ثانيا، زيادة تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك كفالة تحسين المشاركة بالنسبة للدول الجذرية الصغيرة؛ ثالثا، تمثيل البلدان النامية والبلدان ذات اقتصادات في مرحلة انتقالية، على نحو يمثل الحقائق الراهنة في العالم؛ رابعا، إجراء تحسين شامل لأساليب عمل المجلس – وهنا نعرب عن تقديرنا لعمل مجموعة الخمسة الصغار؛ خامسا، التوزيع الجغرافي العادل؛ وأخيرا النص على إجراء الاستعراض.

كما نؤمن بوجوب وضع آلية للاستعراض على أساس دوري حتى يتسنى لكم، سيدي الرئيس، ولرؤساء الجمعية في المستقبل إبلاغ الدول الأعضاء بما يحرز من تقدم في تحقيق نتائج ملموسة بشأن الإصلاح الشامل للمجلس.

وبعد انقضاء ستين سنة على إنشاء الأمم المتحدة، لم يعد مجلس الأمن يمثل الحقائق السياسية الراهنة. وعلى الرغم من زيادة عضوية الأمم المتحدة أربعة أضعاف تقريبا منذ إنشاء المنظمة، ظل حجم وتكوين مجلس الأمن، لا سيما عضويته الدائمة، دون تغيير.

وأي عملية إصلاح يجب أن تعزز المصالح الأساسية للغالبية الساحقة للدول الأعضاء. وأي توسيع يُجرى لمجلس الأمن يجب أن يطبق على فئتيه الدائمة وغير الدائمة، مع إعطاء تمثيل في الفئتين للبلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

أختتم بالقول إن المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة استمرت بلا انقطاع منذ أكثر من عقد. وما لم تتوفر عملية حكومية – دولية، فإن المناقشة ستبقى مجرد مناقشة ليس إلا.

إننا نؤازركم، السيد الرئيس، ونتطلع إلى زعامتكم القوية التي ستتجلى في هذا المضمار.

السيد سبورن (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الزملاء في شكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسات الحسنة التوقيت المكرسة للبند ٩ من جدول الأعمال، تقرير مجلس الأمن، والبند ١٢٢ من جدول الأعمال، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أبدأ بإعلان تأييدي للبيان الذي أدلى به السيد غسبار مارتنس، الممثل الدائم لأنغولا، باسم المجموعة الأفريقية. وأُثْني أيضا على السيد مارتي نتلغاو، الممثل الدائم لإندونيسيا، على عرضه الوجيز والواضح جدا للتقرير السنوي لمجلس الأمن.

بالنسبة إلى التقرير السنوي، سيقتصر بياني على بضع تعقيبات.

إن وفدي يؤمن بأن المجلس، باكتفائه بعرض أنشطته بتسلسلها الزمني، لا يفي بولايته بصورة تامة. ولكان التقرير أكثر نفعا لو اتُّخذت الخطوات التالية.

التقرير يمكن أن يكون وثيقة تحليلية أعمق تتضمن تقييما لأعمال المجلس والقرارات التي اتخذها. وبوسع المجلس أن يعقد دورة مفتوحة لمناقشة تقريره بتعمق، تنويرا لأذهان الدول الأعضاء حول أعماله وعملية صنع القرار فيه، حيث أن معظمها يجري صقله ووضع اللمسات الأخيرة عليه في مشاورات مغلقة. ويمكن للمجلس أن يرفع إلى الجمعية العامة تقارير فصلية أو نصف سنوية أو تقارير خاصة بما يمكّن الجمعية من أن تعقد اجتماعات دورية مكرسة للنظر في أنشطة المجلس على مدار السنة. وذلك من شأنه أن يحسِّن بلا ريب من شفافية المجلس وخضوعه للمحاسبة وفعاليته.

ويمكن أيضا الاضطلاع بتفاعل دوري وتنسيق بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقصد تحسين التلاحم بينها وتجنب أي تجاوزات على ولايات بعضها بعضا.

وبمعزل عن تلك النقاط، أود أن أحيي المجلس على جهوده سعيا إلى تحقيق السلام والأمن، لا سيما في البلدان التي تعاني من حالات الصراع في أفريقيا.

وأود أن أتطرق إلى البند ١٢٢ من جدول الأعمال من الزوايا التالية: المشاورات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية، وتقرير رئيسة الجمعية العامة في الدورة الحادية والستين، وتقريرا الميسرَيْن.

المشاورات الجارية منذ أكثر من ١٥ سنة حول إصلاح مجلس الأمن، والتي انطوت على مشاركة الدول الأعضاء على مستوى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والممثلين الدائمين، من بين مستويات أخرى، تمخضت عن أفكار ومقترحات كثيرة كل منها مهم بقدر أهمية غيره – إلى درجة أننا بلغنا حالة نجد أنفسنا نواجه فيها صعوبة في اختيار طريق العمل الأفضل.

ولكن، بناء على المشاورات التي أُجريت حتى الآن، يعتقد وفدي أن أهم النقاط تمت تغطيتها، مما يمكن أن يوفر العناصر الضرورية للبدء في المفاوضات الحكومية الدولية. وتلك العناصر يمكن إجمالها على النحو التالي. لن يكون إصلاح مجلس الأمن مجديا من دون توسيع عضويته في فئتيها الدائمة وغير الدائمة؛ منح البلدان النامية، بما فيها الدول الصغيرة والجزرية، تمثيلا أكبر؛ التحسين الشامل لأساليب عمل مجلس الأمن؛ استعراض استعمال حق النقض.

وكانت رئيسة الجمعية العامة في الدورة الحادية والستين قد أصدرت تقريرا عن إصلاح مجلس الأمن (A/61/47)، تضمن تقريرَيْ الميسرين. وقد ذكرت في ملاحظاتها الختامية في نهاية الدورة الحادية والستين جملة أمور منها أنها يحدوها الأمل أن الدول الأعضاء ”سيكون لديها

الشجاعة لبدء النقاش حول مفاوضات حكومية دولية مجدية''. (A/61/PV.109، ص ٢١). وينطوي تقريرها، إلى جانب إعلان الألفية والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بشأن إصلاح مجلس الأمن، على ما يلي كنقاط ذات أهمية كبرى: الوضع القائم لم يعد مقبولا؛ تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن؛ البدء في مفاوضات حكومية – دولية مجدية؛ إنجاز الإصلاح الشامل للمجلس بكل جوانبه؛ وتحويل مجلس الأمن إلى جهاز أكثر تمثيلا ومشروعية وفعالية.

واستنادا إلى المشاورات التي أجراها الميسران، خاصة من حيث أن الوضع القائم لم يعد خيارا، وأن التحلي بالمرونة مطلوب لتحريك عملية الإصلاح، فقد اقترحا ما صار يشار إليه بالنهج الوسيط أو الانتقالي. إلا أن الميسرين اعترفا بأن المعايير اللازمة للنهج الوسيط لم تحدَّد بعد بصورة ملائمة ودقيقة.

إن الصعوبة في التوصل إلى الاتفاق على تعريف واضح تكمن بدرجة رئيسية في تعقد الموضوع قيد المناقشة. وهذا هو أيضا سبب أن تقريري الميسرين حفلا بمصطلحات غامضة وغير قاطعة مثل ''عدد كبير من الدول''، و ''مجموعة من الدول''، و ''الأغلبية الساحقة'' و ''عدد كبير'' لوصف مقترحات ومواقف محددة. ومن الواضح أن هذه التعابير لا تعطي صورة واضحة دقيقة للأرقام التي ينطوي عليها الأمر. وبالتالي فإن الشفافية والموضوعية والمحاسبة في الإبلاغ بشأن موضوع بهذه الأهمية والضخامة تتسم بأهمية أساسية في كسب ثقة الدول الأعضاء.

إن النهج الوسيط، بالصيغة التي اقترحها الميسران، لا يختلف كثيرا عن النهج الانتقالي الموجود منذ عام ١٩٦٥، عندما جرى توسيع مجلس الأمن بخمسة مقاعد غير دائمة. ووفدي ليس في نيته بالتأكيد الدعوة إلى تطبيق نفس الممارسة على الواقع الجغرافي – السياسي السائد حاليا في العالم والمختلف كثيرا.

علاوة على ذلك، فإن النهج الوسيط يقترح استعراضا للولاية يُجرى في تاريخ محدد مسبقا بغية استعراض وتقييم عيوب هذا الترتيب. وفي غياب إطار زمني واضح وولاية مرسومة بدقة، وهذا ما ألمح إليه متكلمون آخرون في وقت سابق، فإن استعراض الولاية نفسه قد يكون محكوما عليه بالفشل، بما يترتب على ذلك من المجازفة بتأجيل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن مدة عقود.

النهج الوسيط بصيغته الحالية ينطوي على بذور الإمعان في إدامة الظلم التاريخي ضد أفريقيا. وهو يبتعد أكثر عن الطموحات المشروعة الكامنة في الموقف الأفريقي المشترك الذي يدعو إلى منح مقعدين دائمين على الأقل في أسرع وقت ممكن. وبالأمس كان السفير وانغ غوانغيا، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، محقا كل الحق عندما قال:

> ''إن أي صيغة لإصلاح مجلس الأمن لا تعالج شواغل أفريقيا لن تكسب تأييد عضوية الأمم المتحدة بأسرها، ولن تحصل على دعم الصين''. (A/62/PV.48)

لقد لاحظنا في السنوات العشر الماضية أن استخدام حق النقض في مجلس الأمن قد تناقص بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال، لاحظنا أن الولايات المتحدة استخدمته ١٢ مرة، والاتحاد الروسي استخدمه مرتين، وجمهورية الصين الشعبية استخدمته ثلاث مرات، بينما لم تستخدمه المملكة المتحدة ولا فرنسا. والواقع أن حق النقض أصبح ممارسة عفى عليها الزمن في عصر سقط فيه حائط برلين قبل ما يقرب من عقدين، وأخذت أقدام الديمقراطية تترسخ في كل مكان من العالم تقريبا، من أفريقيا إلى آسيا وإلى منطقة

أمريكا اللاتينية والكاريبي والى أوروبا الشرقية، عصرٍ ما فتئنا نشهد فيه عولمة واسعة النطاق.

وكان السفير مهيغا، الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة، بصفته رئيس المجموعة الأفريقية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، قد وصف بوضوح، في بيانه أمام الفريق العامل في ٣ أيار/مايو، الموقف الأفريقي من حق النقض:

”أفريقيا، من حيث المبدأ، تعارض حق النقض ولكنها ترى أن هذا الحق ما دام موجودا، وكمسألة عدالة عامة، فإنه يجب أن يكون متوفرا لكل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، يجب معالجته بطريقة تفضي إلى تقييده تدريجيا، وجعله نافيا وإزالته كلية فيما بعد“.

إننا نحيي المطامح المشروعة للمجموعات الإقليمية تلك وللدول الأعضاء فرادى التي أبدت الشجاعة وارتفعت إلى مستوى التحدي فقالت إنها مستعدة للخدمة بصفة عضو دائم إذا أعطيت لها فرصة المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين وخدمة البشرية.

نحن من المؤمنين بأن السعي إلى جعل جيراننا وأصدقائنا أقوى يجعلنا نحن أيضا أقوى. ولهذا السبب تظل موريشيوس ثابتة في التزامها بالموقف الأفريقي المشترك، الذي يطالب بمقعدين دائمين، بكامل الامتيازات، وبخمسة مقاعد غير دائمة، كما هو مبين بدقة في توافق آراء إزلويني وإعلان سرت.

وما زلنا نؤيد الاقتراح بمنح مقعد دائم لدولة عضو من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجلس الأمن. كما نواصل القول إن منح مقعد دائم للهند طال انتظاره كثيرا، ليس فقط لأنها ديمقراطية صمدت أمام عاديات الزمن، أو لأنها أكبر ديمقراطية في العالم قامت بعد تأسيس الأمم المتحدة بوقت قصير، وإنما أيضا لأنها أثبتت للعالم أنها رغم كونها مجتمعا متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات وبلدا ناميا، فإنها توفر الاستقرار والسلام والأمن لأكثر من سُبع سكان العالم دونما أي مساعدة أو تدخل من المجتمع الدولي.

لقد كانت موريشيوس أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/61/L.69، إلى جانب الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ونيجيريا وبنن وبوروندي ورواندا والرأس الأخضر وجامايكا وبربادوس وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، على سبيل المثال لا الحصر. لقد تبنت موريشيوس المشروع بوعيها الكامل بمحتواه وبالآثار المترتبة عليه، وبما يتمشى مع الموقف الأفريقي المشترك.

والآن، عندما نشير إلى مقعد دائم في مجلس الأمن، إنما نقصد مقعدا دائما بكل الامتيازات المقترنة به. بل إن مشروع القرار نجح في كسر طوق الجمود المعتاد في الفريق العامل المفتوح العضوية باشتماله على عنصر المفاوضات الحكومية – الدولية في تقرير الفريق المرفوع إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. والواقع أن ذاك كان صيحة مدوية من أجل التمسك بالقاسم المشترك الأدنى فيما يتعلق بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن. فقد برهن على أن الأمور تغيرت ولن تجري كالمعتاد.

اختتم بالتطرق إلى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة من منظور يتمشى مع توصيات رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، ومع الفقرة ٢٦ من التقرير الثاني للميسرين (A/61/47)، ومع العزم المعقود في إعلان الأمم المتحدة للألفية وفي الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ التي أقرها رؤساء الدول والحكومات. ويرى وفدي أن الأوان قد آن لاستهلال المفاوضات الحكومية – الدولية دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد يقترح وفدي أن نعتمد آلية

موضوعية شفافة يمكنها أن تحدد العناصر التي تتمتع بأعرض تأييد ممكن ليتسنى البدء في المفاوضات الحكومية – الدولية.

ختاما، يود وفد موريشيوس أن يطمئن الجمعية على مساندته التامة الكاملة لإصلاح منصف مفيد شامل لمجلس الأمن يجعله شفافا ومشروعا وفعالا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. ووفدي ينتمي إلى الوفود المؤمنة بأن هذه المناقشة ينبغي أن تكون – وستكون – آخر مناقشة تتسم بهذا الطابع العمومي. فالشعور بالتكرار الممل قوي جدا. وإن الفائدة المؤكدة الوحيدة لتكرار هذه المناقشة مرة تلو الأخرى هي أنها قد تجعلنا نسرح في الخيال بأننا سنبقى في مقتبل العمر.

لقد انقضت عقود منذ آخر توسيع لمجلس الأمن. وبعد وقت قريب جدا ستكون عقود قد مرت أيضا منذ أن افتتحنا المناقشات المفتوحة إلى ما لا نهاية حول الطريقة التي يمكن بها بدء الجولة التالية. فلنتفق على أنه ليس من الأمور السليمة، سياسيا، أن نتناول موضوعا يظل مطروحا إلى ما لا نهاية للتنقيح والإصلاح.

إنني لا أريد أن أقول ”يجب أن يتم هذا الآن وإلا فلن يتم أبدا“، رغم أن هذه النغمة تتردد في أذهان الكثيرين عندما نناقش هذا الموضوع. ومن الواضح مع ذلك أننا يتعين علينا إما أن نبدأ مفاوضات جادة بشأن التوسيع الآن، أو يجدر بنا أن ننفض أيدينا ونعلن تخلينا عن المسألة ونتعايش مع المجلس بصيغته الحالية ونترك حياتنا تسير كالمعتاد.

وإذا قررنا أن نتابع التوسيع، ثمة قدر هائل من الأعمال التحضيرية المضمونية التي سبق أن أُنجزت. إننا نؤيد تأييدا ساحقا وجهة النظر بأننا نحتاج إلى توسيع المجلس حتى يصبح أكثر تمثيلا وأفضل تعبيرا عن الواقع السياسي الحالي.

لدينا إطار عمل لتوسيع وسيط أخذ يستقطب تأييدا عريضا، لأن النهج المنطقي يفرض، في ظل الظروف الحالية، توسيع المجلس بفئتي العضوية فيه. وثمة مشاريع قرارات عديدة مطروحة حول الموضوع. ولدينا أيضا قرار حديث من أيلول/سبتمبر الماضي يقضي بإجراء المفاوضات بشأن إصلاح المجلس في هذه الدورة للجمعية.

ما استنتجته من كل هذا هو أنكم، السيد الرئيس، لديكم الآن فرصة تاريخية لتحريك العملية التفاوضية والتيقن من أن تتمخض عن توسيع مجلس الأمن. وتعرفون أن بوسعكم في السعي إلى تحقيق هذا الهدف أن تعولوا على أصدقاء كثيرين من بين الوفود أكثر مما يمكنكم بالنسبة إلى أي موضوع آخر يمكن تصوره. وأرجوكم أن تطمئنوا إلى استعداد وفدي غير المشروط في هذا الشأن.

إجراء توسيع كاف في التمثيل قد يزيد زيادة كبيرة من شعور البلدان والأمم من شتى أنحاء العالم بتملك الأمم المتحدة. وبالمقابل، فإن الفشل في الإصلاح هنا سيُلحق ضررا شديدا بالمنظمة، لأنها ستظل كما كانت منذ ٤٠ سنة، كما لو أن الحرب الباردة لم تنته بعد، أو أن عصر العولمة لم يبزغ فجره. وفي وقت يبدو حتى المناخ فيه يتغير، يمكن للمرء أن ينظر إلى بقاء الأمم المتحدة دون تغيير على أنه استقرار مؤسسي ملحوظ؛ لكن معظم الناس سيعتبرونه بدلا من ذلك نقصانا مؤسسيا مؤكدا.

الفشل في إصلاح المجلس سيعني أيضا أننا قد تعثرنا في أدائنا وعجزنا بصورة جماعية عن تنفيذ مهمتنا هنا في نيويورك. إننا نعترف بأن صنع القرار بشأن مسألة سياسية حساسة كهذه لا يمكن أن يقتصر على نيويورك. إلا أن مهمتنا هنا هي أن نعطي لزعمائنا مقترحات يمكن الاهتداء بها في رسم السياسة العامة وصنع القرار. والواقع أن هذا

بالضبط هو ما طلب الزعماء منا رسميا أن نفعله في عام ٢٠٠٥.

اسمحوا لي الآن أن أرسم بإيجاز صورة للمعايير التي سيطور حولها الوفد الروماني موقفه لبدء المفاوضات الحكومية الدولية.

إن التوسع حتى يكون مفيدا من الناحية النوعية ويمكن إدامته من الناحية السياسية ينبغي أن يشمل فئتي العضوية كلتيهما، الدائمة وغير الدائمة. وإذا استقر الرأي على متابعة الصيغة الوسيطة لإحراز هذا التوسع الشامل، فإن التكليف بالولايات بخلاف الولايات المنصوص عليها في الميثاق ينبغي منحه بموجب المتطلبات الانتخابية الديمقراطية. ولئن كان متعذرا التنبؤ بالنتيجة الدقيقة للنهج الوسيط، فإن العملية ينبغي أن تخضع لأحكام واضحة بالمراجعة، حتى تتمكن الأمم من كفالة أن الواجبات الخاصة في مجلس مستقبلي موسع لن تناط إلا بالبلدان المؤهلة من خلال الوسائل الديمقراطية المتوفرة فعلا في إطار مؤسساتها الوطنية القائمة.

التوسيع يجب أن يرسخ ثقة كل الدول الأعضاء حتى تتمكن من التمتع بمعاملة منصفة من المنظمة. وإن إيلاء الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل يشكل مطلبا أوليا مسبقا في هذا الصدد. وينبغي أن تتمكن كل دولة عضو من رؤية فرصها في الخدمة تزداد في مجلس موسع. لكننا حين نشرع في التوسيع ينبغي لنا أن نتحلى بالواقعية، وأن نقبل، تحديدا، بأنه ما من صيغة، أيا كانت الطريقة التي توضع بها، وأيا كانت درجة اتصافها بالتطور والحداثة، يمكنها أن تعالج معالجة مطلقة الاختلالات الموروثة.

وفد رومانيا يؤمن بأن مجلس الأمن الحالي يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق بطريقة فعالة وحاسمة مع التحلي في الوقت ذاته، واعتمادا على الظروف، بضبط النفس. وبالتالي فإن توسيعه ينبغي أن يحفظ هذه المميزات الفريدة. ومن حيث الحجم فإن بلوغ ذلك الهدف ينبغي أن يتيسر بتكييف حجم التوسيع السابق مع توقعات الوقت الحاضر.

وحتى يحظى التوسع المقبل بالقبول فإن مما يتسم بالأهمية البالغة ألا يستثنى أحد، وألا يفسر البعض أي ترتيبات على حساب الآخرين. لقد ضيعنا بالفعل وقتا ثمينا نادرا بإغفالنا الطابع المرن للتشكيلة الإقليمية الحالية للأمم المتحدة.

ولما كنا نأمل أن نبدأ العمل على تفعيل توسيع القرن الحادي والعشرين لمجلس الأمن، دعونا نتخلى عن فكرة أنه يمكن معاملة الأوروبيين الشرقيين على أنهم سندريلا الأمم المتحدة – رغم أن هذا ربما ينبغي أن يكون، في الحقيقة، سببا للتفاؤل، حيث أن سندريلا في القصة الخيالية تحقق أحلامها في النهاية. إن ما تريده مجموعة دول أوروبا الشرقية هو أن تخرج من عملية التوسيع بولاية بمقعد انتخابي إضافي واحد على الأقل.

والأمر حسبما يراه وفدي هو أن الأوروبيين – الشرقيين تحلوا بروح رائعة من التواضع عندما لم يطالب أي منهم بمركز العضو الدائم الجديد؛ فالموقف المطروح أعلاه ينصب على كون كل الخيارات المفتوحة ترتكز على مقعد انتخابي واحد.

فلنأمل أن تبقى ذكرى هذا اليوم في أذهاننا باعتباره اليوم الذي أطلقنا فيه من جديد بصورة حاسمة عملية توسيع مجلس الأمن.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة للبند ٩ من جدول الأعمال، تقرير مجلس الأمن، والبند ١٢٢ من جدول الأعمال، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أبدأ من حيث ما انتهى ممثل حركة عدم الانحياز، بتهنئة بوركينا فاسو وكوستاريكا وكرواتيا وفييت نام على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لإندونيسيا على عرضه تقرير مجلس الأمن.

قبل أن أدخل في صلب التقرير، اسمحوا لي أن أقول إننا سمعنا للتو شيئا عن قصة خيالية وسندريلا. ثمة قصص خيالية لا نهاية لها، وهذه إحداها. وبالأمس، على ما أعتقد، قال لي شخص إن اليوم كان عيد المحاربين القدامى. وإذا كان يوم أمس عيد المحاربين القدامى حقا فإنه صادف مناسبة ميمونة لبدء هذه المناقشة، لأن لدينا محاربين قدامى كثيرين خاضوا هذه المناقشات، وسيكون لدينا باستمرار محاربون قدامى كثيرون جدا في السنوات المقبلة إذا واصلنا العمل بالطريقة الحالية. والكلمات في النهاية ستخدعنا.

والواقع أنه يوجد كتاب ممتع جدا نُشر للتو من تأليف أحد زملائنا السابقين، جون بولتُن، من الولايات المتحدة، بعنوان ''الاستسلام ليس خيارا''. في الكتاب يقول إنه لو كانت أجوره تُحسب بالساعة، مثل محام يعمل في أحد مكاتب المحاماة في الولايات المتحدة، لترك الأمم المتحدة رجلا غنيا جدا. أما عدوه اللدود – الرجل الذي لا يحبه أبدا، لورد مالوك – براون – فقد قال في محاضرته ضمن سلسلة محاضرات هولمس التذكارية التي ألقاها في ٧ حزيران/يونيه إنه توجد منظمة واحدة يناقش فيها موضوع واحد أكثر من الجنس – ذلك الموضوع هو إصلاح مجلس الأمن. وإذا اتفق السيد بولتُن واللورد مالوك – براون، فإن كل هذا السيل من الكلمات لم يجعلنا نتقدم إلى الأمام أبدا. لقد وصلنا إلى نقطة ليست أقرب إلى إصلاح مجلس الأمن. والواقع أننا إن لم ننتقل من الأقوال إلى الأفعال، فإن من المرجح أن تظل الحال كما هي.

أعود إلى التقرير السنوي لمجلس الأمن. لقد تمت الإشارة عند عرض التقرير إلى عدد من المسائل. وأود أن أشير إلى إحداها، وهذا ليس بقصد الانتقاص من قدر أحد أو خص دولة عضو بالذكر، وإنما فقط للتنويه ببعض المشاكل الهيكلية التي يواجهها مجلس الأمن اليوم. إنني أتكلم عن تأسيس المحاكم الجنائية الخاصة.

إننا نعرف جميعا أنه، لئن كان مجلس الأمن يمكنه أن ينشئ هيئات فرعية، فإنه في الحقيقة لا يستطيع أن يعطيها سلطات قانونية. والسبب وراء ذلك بسيط جدا: إنه يكمن في المبدأ الروماني القديم ''nemo dat qui non habet'' الذي يعني أنك ''لا تستطيع أن تعطي ما ليس لك''. هذا واضح جدا. هكذا زحفت وتغلغلت أوجه ضعف قانونية معينة.

وهذا يصبح أكثر بساطة ووضوحا إذا تناول المرء مسألة أخرى أُثيرت: المناقشات المواضيعية، مثل تلك المكرسة للموارد الطبيعية والصراع. نحن نعرف أن موضوع الموارد الطبيعية موضوع يتعين على الجمعية العامة أن تعالجه. هذا هو مبدأ التجاوز القديم. وبعبارة أخرى، ورغم التوازن الموجود في الميثاق، حصل تجاوز لم يتمكن الأعضاء غير الدائمين من منعه.

لقد ظهرت من كل الجوانب، من مؤيدي مجموعة الأربعة ومن مؤيدي ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' على السواء، انتقادات لمختلف الجوانب الأخرى من تأدية مجلس الأمن لوظيفته. وأحد الأمثلة على ذلك هو أن هذه التقارير تفتقر إلى النظرة التحليلية. أعتقد أن أحد أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قال أمس إن التقارير تفتقر إلى أية تفاصيل أو معلومات هامة، وتوجد فيها، في الواقع، نفس الثغر عاما بعد عام. وبالفعل، هذا صحيح.

وبما أن الأعضاء غير الدائمين لم يتمكنوا من تصحيح ذلك الوضع، كان إذاً من غير المنطقي القول إنه

ينبغي توسيع الفئة غير الدائمة في مجلس الأمن فحسب. وهنا، لا بد لنا من القول إننا نقدر تقديرا كبيرا العمل الجيد الذي قامت به سنغافورة، إذ إنها تخطت ما يمكن تحقيقه عام ٢٠٠٢ وأدرجت الكثير من المعلومات التحليلية في التقارير. لكن ثبت أن ذلك كان مؤقتا وبريقا دون جدوى. ولم يمض وقت طويل حتى عادت التقارير إلى الماضي الجميل – أو الماضي العصيب. لذلك، كان ذلك إنجازا قصير العمر للغاية.

وبالمثل، نقدّر العمل الذي قامت به قبل بضع سنوات الأرجنتين ونيوزيلندا، إذ قامتا، على سبيل المثال، بإشراك البلدان المساهمة بقوات، ولكن ذلك كان مرة أخرى قصير العمر أيضا. ولدينا القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، لكن حتى هذا القرار نادرا ما يُطبق – لا بل يجري انتهاكه. وذلك لأنه عندما تجتمع البلدان المساهمة بقوات فعلا مع مجلس الأمن، يكون مشروع القرار الأساسي قد صيغ من قبل والمسائل قد سويّت – أو على الأقل قد اتُخذ قرار بشأنها – لأنها لم تُحل في الواقع. ولذلك، لا يمكن للبلدان المساهمة بقوات إلا الإسهام بقدر قليل جدا.

ولماذا نتحدث عن ذلك القرار؟ لم يكن تنفيذ المادة ٤٤ من الميثاق حتى تنفيذا جزئيا – بل كان معدوما – والأمر واضح جدا. فهي تنص على أنه يتعين على البلدان التي تضع قواتها تحت تصرف مجلس الأمن أن تشارك في صنع القرار: ولا تنسوا، ليس في المناقشات ولا المباحثات، بل في القرارات، الأمر الذي يوحي حتى بالحق في التصويت. غير أن هذا لم يحدث. ولذلك، فالميثاق لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يقرر أساليب العمل أو ما الذي يقوم به مجلس الأمن. ولا يمكن للميثاق، وهو الدستور الأعلى لهذه الهيئة، أن يمارس أي نوع من الرقابة على مجلس الأمن أكثر من قدرة الجمعية العامة على ذلك.

ولذلك، لدينا حالة حيث يطلب مجلس الأمن الطاعة، بموجب المادة ٢٥، ويستنفر القوات، التي توفرها البلدان المساهمة بقوات دون أن يكون لها أي قرار بشأن استخدامها والسياسات المتعلقة بها وولايتها. والجدير بالذكر أن طلب الطاعة واستنفار الجند من الآخرين كانا سمتين من سمات النظامين الإقطاعي والاستعماري القديمين. ولا يزال يُعمل بهما، بطريقة ما، ولهذا السبب يمكن للمجلس أن يحصد ما لا يزرع وأن يلبس ما لا يحيك.

هذا هو الحال في ما يتعلق ببعض هذه المسائل، ورأيت أن من المفيد ذكرها.

وقد استخدم ممثل إحدى الدول الأعضاء كلمة ”عدم إمكانية الوصول“؛ وقال إن إمكانية الوصول إلى مجلس الأمن تتزايد صعوبة. وهو على حق تماما. فالأمر كذلك. غير أن المسألة ليست مجرد أن تطلب الجمعية إلى أعضاء المجلس أن يسّهلوا من إمكانية الوصول إليهم، كما تحاول أن تفعل مجموعة الدول الخمس الصغيرة. وهذا أمر واضح جدا في الميثاق نفسه: فالمادتان ٣١ و ٣٢ واضحتان جدا حيث يتعين على أي دولة عضو تأثرت مصالحها أن تتكلم في مجلس الأمن.

والمادة ٣١ تقول إن لمجلس الأمن أن يقرر ما إذا تأثرت مصالح تلك الدولة العضو. ولكن عندما يكون من الواضح أن مصالحها قد تأثرت – وهذا هام جدا – فإنه ليس لمجلس الأمن إطلاقا أن يمنعها من التكلم. وهذا هو التفسير الواضح والقانوني للمادة ٣١، ومع ذلك لا يمكن تطبيق الميثاق.

وكما نعلم جميعا، فالأعضاء غير الدائمين الذين انتُخبوا قبل عام ١٩٦٥ وبعده، على حد سواء، لم يكونوا قادرين، وهم غير قادرين، بأي حال من الأحوال، على

استعادة توازن الميثاق، من أجل كفالة أن تُطبَق بالفعل المواد ٣١ و ٣٢ و ٤٤ والعديد من المواد الأخرى.

والآن، نفس الممثل الذي أشار إلى عدم إمكانية الوصول إلى المجلس قال أيضا، وهو مرة أخرى محق جدا، إنه يتعين على الجمعية العامة أن تكون مصدرا لإلهام إصلاح أساليب العمل. لكن المعنى هو: أن الجمعية العامة ما برحت تبذل قصارى جهدها للقيام بالإصلاح، ودأبت على ذلك منذ اتخاذ القرار الشهير ٢٦٧ (د-٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩، ومع ذلك لم يكن لها تأثير طوال جميع هذه السنوات.

ومشروع القرار الذي قدمته مجموعة الدول الخمس الصغيرة لا يذهب حتى إلى الحد الذي ذهب إليه القرار ٢٦٧ (د-٣). فمشروع القرار، ببساطة، يدعو مجلس الأمن إلى القيام بعدة أشياء. وماذا إذا رفض المجلس الدعوة مرارا وتكرارا، وهو ما دأب على فعله لأكثر من نصف قرن؟ ومن الواضح جدا أن الأعضاء غير الدائمين لم يتمكنوا من المضي قُدما بأي تحسين في أساليب العمل.

وأحد الشخصيات البارزة في الاتحاد من أجل توافق الآراء ذكر أيضا المشاكل والكيل بمكيالين والتقارير غير التحليلية والجلسات المغلقة ولافتقار إلى التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وغيرها. ومن وجهة نظرنا، فإن ذلك انتقاد غير منصف. وقد يتساءل أعضاء الجمعية عن سبب خوضي في المفارقات. فهو غير منصف لأنه من ناحية يقول إن ''هذا هو الخلل الذي يعاني منه مجلس الأمن''، ومن ناحية أخرى يقول إن الحل يكمن في مزيد من الأعضاء غير الدائمين، أو مزيد من الأعضاء غير الدائمين الذين يمكن إعادة انتخابهم، وبالتحديد الأعضاء الذين لم يتمكنوا من التحقق من كل هذا.

وبعبارة أخرى، يُعرب ذلك الممثل ببساطة، ولاستخدم كلماته، عن ''استياء شديد''. لكنه راضٍ تماما عن تحمّل ذلك الاستياء. فهو راضٍ تماما عن عذوبة صوت ما قاله ممثل دولة أخرى عن الانتقاد المتواصل لمجلس الأمن، عاما بعد عام، وتوجيه نفس الانتقاد، وهو راضٍ تماما عن الممارسة السنوية لهذه المناقشة، حيث يدلي المرء بدلوه ويذهب إلى بيته.

ومن ناحية أخرى، هناك المؤيدون لمبدأ جديد يتمثل في الخوض في تجربة جديدة بانتخاب أعضاء من داخل فئة الدائمين يكونون بدورهم خاضعين للمساءلة عن استعادة توازن الميثاق والمحافظة عليه وعن منع التعدي على سلطات الغير وتحسين أساليب العمل، ويمكن مساءلتهم عن طريق آليات استعراض متكررة. إن الانتقاد الذي يوجهه منتقدو مجلس الأمن الذين ينطلقون من هذا الموقف هو بالتأكيد منصف، إلى ذلك الحد على الأقل، لأنهم يقترحون سبيلا للمضي إلى الأمام ومخرجا.

وقالت الشخصية البارزة نفسها إنه ينبغي أن يكون هناك تمثيل، ولكن ليس بين الأعضاء الدائمين؛ وينبغي أن يكون هناك ضوابط وموازين، لكن ليس لضبط الأعضاء الدائمين ومراقبتهم؛ و ينبغي أن يكون هناك ديمقراطية. وهذا ما ذكرني بليسورغس مُشَرِّع الاسبارطيين عندما سأله أحدهم ''لماذا لا تُقيم الديمقراطية؟''، فأجابه ''لماذا لا تُقيم أنت الديمقراطية في أسرتك؟'' لأن الديمقراطية، شأنها شأن الإحسان، في الواقع تبدأ في الأسرة.

غير أننا حتى لو قبلنا بمبدأ الديمقراطية هذا، فإن عضوا آخر في المجموعة قال إن الديمقراطية لا تعني أن الفائز يتسلم المسؤولية إلى الأبد. ومع ذلك، فقد نسي أن يطبق هذا المبدأ على نفسه: فهل تعني الديمقراطية أن تُترك السلطة

غير المقيدة بيد عدد قليل إلى الأبد أيضا، أم ينبغي عمل شيء بشأنها؟

وبالمثل، قال عضو آخر من الاتحاد من أجل توافق الآراء إنه يجب أن يكون هناك انتخابات متواترة، وإنه نظرا لانتخاب الأعضاء غير الدائمين، كان ذلك السبيل الوحيد لكفالة المساءلة. والمقصود هو، وسأكون أول المؤيدين، أن الانتخابات هي شرط ضروري. غير أنها بالتأكيد ليست شرطا مفترضا للمساءلة. هل يخضع الأعضاء غير الدائمين للمساءلة؟ وإذا كانوا كذلك، فلمَن؟ وهل تجد حتى المجموعات الإقليمية، التي يمكنها أن تعطي شهادة حسن سلوك، أن الأعضاء غير الدائمين خاضعون للمساءلة دائما؟ هل تجد حركة عدم الانحياز أن جميع أعضائها خاضعون للمساءلة؟ لذلك، فالمساءلة هي أكثر من مجرد انتخابات.

والانتخابات ضرورية بطبيعة الحال. ولهذا أقول إن الذين يُنتخبون ليكونوا في عِداد الأعضاء الدائمين يتعين أن يخضعوا لمراجعات متكررة على يد آلية استعراض ذاتية الاكتفاء. ويتعين أيضا أن يخضعوا، إن أمكن ذلك، بعد إجراء بعض التعديلات في أحكام الفصل الثاني، إلى حق الإقالة، وهو أقدم مبدأ ديمقراطي.

ولكن لا يمكننا أن نقول ببساطة ''فلنستمر في نموذج لقرار مؤقت قصير الأجل من نوع ما – قصير الأجل من حيث عدد سنوات خدمة العضو – أو مجرد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين''، متوقعين تغيير مجري الأمور بأية طريقة، أيا ما كانت. إن هذا صميم الموضوع ولبه، مما لا يعني أننا غير مستعدين للنظر في كل النماذج.

قال أحد أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء إنه ينبغي ألا نذكر شيئا قد يكون حكما مسبقا على الحصيلة النهائية، ثم أكمل كلامه مناقضا نفسه بقوله أنه لا ينبغي زيادة عدد الأعضاء إلا في فئة الأعضاء غير الدائمين. نحن لا نفعل ذلك؛ بل نقول ''فلننظر كيف يمكننا أن نأخذ بعناصر من كل نموذج تم تقديمه إلى الآن لنرى كيف يمكن أن نفاوض على هذا الأساس''. وسأعود إلى هذا الأمر في كلامي لاحقا لأوضح بمزيد من التفصيل ماذا يترتب على ذلك فعلا.

والقضية هي هذه: نحن في حالة غدا مجلس الأمن لا يدعو فيها إلى الارتياح حقا في ما يفعله. لقد بلغ نقطة أصبح، بعض الإصلاح فيها ضروريا جدا بحد ذاته. لقد شهد المجلس فيما مضى فترة كان المضمون فيها يتجاوز الشكل، لكن الشكل اليوم يتجاوز المضمون. عرفنا فترة زمنية كان باعه فيها أطول من متناوله، لكن متناوله اليوم أطول من باعه. شهدنا زمنا كان المعنى فيه أكبر من المبنى؛ أما اليوم، فإن المبنى أكبر من المعنى.

أشرت قبل قليل إلى السيد جون بولتُن. يرد في كتابه المعنون ''الاستسلام ليس من الخيارات'' قول جدّ مثير للاهتمام، في الصفحة ٢٥٥ هو: ''إن مجلس الأمن لا يقوم حاليا بأكثرية أعماله بصورة جيدة''. هذه كلماته. وفي الصفحة ٣٥٥، يقول إن مجلس الأمن إنما يدلّك المشاكل لكنه لا يحلها. وليس هذا كلامي. إن أكبر ناقد للجمعية العامة وعملها الإشرافي، وهو من أنصار سلطة غير مقيدة لمجلس الأمن، يقول في الواقع إن المجلس يقتصر على تدليك المشاكل لا تذليلها.

إن المرة الوحيدة التي استطاعت فيها الجمعية العامة فعلا توفير أسلوب ما للعمل كانت قرارها الشهير ١١ (د-١) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الذي أرست فيه إجراء لعملية اختيار الأمين العام. وكتاب بولتُن جد مثير للاهتمام، لأن فيه فصلا كاملا عن عملية الاختيار. ويوضح الكتاب أن قرار الجمعية العامة ذاك لم يتم التقيد به إلا جزئيا، لأن عملية الاختيار التي يصفها تكاد تكون تآمرا

في واقع الأمر. فقد استبعدت جميع الأعضاء غير الدائمين، بل حدت من نفاذ قول العديد من الأعضاء الدائمين.

تبين الصورة التي يرسمها بولتُن – في فصل طويل – لعملية اختيار الأمين العام أن عمل مجلس الأمن على هذه المسألة الحيوية كان مدعاة غمّ ويعاني خللا وظيفيا. هذه هي السخرية، هذه هي المفارقة الحقيقية في عصرنا هذا، لأن هذه الصورة تبرر محاولة الجمعية العامة غير الناجحة أن تكون كلمتها أرجح وإشرافها أكبر في عملية الاختيار هذه. والسخرية الحقيقية، والمفارقة الحقيقية هي أن أكبر ناقد لعمل الجمعية العامة الإشرافي ولدورها يوفر أشد برهان؛ وهو بهذا يصبح ضمنا أشد مؤيدي عمل الجمعية العامة الإشرافي ودور الجمعية العامة في العملية. وباختصار، إذا لم تُتخذ خطوات جذرية، لا أرى كيف يمكن لهذه العملية أن تتوصل إلى خاتمة ناجحة.

انتقل الآن إلى تفاصيل ما نود اقتراحه. أشير أولا إلى مشروع القرار A/61/L.69، الذي حظي بكثير من التعليقات. إنما أصبح مشروع القرار هذا ضروريا، على وجه الدقة، بسبب معارضة أقلية طفيفة من البلدان، كان يُفترض، نتيجة الولاية الممنوحة لكم بداية، سيدي الرئيس، أن تكون بلا أية إشارة إلى المفاوضات الحكومية الدولية، وكان ما أنجزه بسيطا: فقد أتاح للولاية أن تكون واضحة جدا حول المفاوضات الحكومية الدولية، التي ستكون واقعية، وموجهة نحو إجراء النتائج، تقوم على أساس التقدم المحرز في الدورة الحادية والستين، وعلى مواقف جميع البلدان واقتراحاتها.

اسمحوا لي هنا أن أقول إن أحد الممثلين الدائمين طرح مسألتين نوافق عليهما موافقة كلية.

كانت إحداهما أن كل حل لا يلبي شواغل أفريقيا لا يستحق العناء وهذا صحيح لأن الأولين – كما يقول الكاتب المقدس، سيصيرون آخرين، والآخرين يصبحون أولين. ولذا، يجب أن يكون للذين تحملوا نصيبهم من الأعباء والأحزان ينبغي أن يكون لهم موقع كرامة في مجلس الأمن.

أما النقطة الثانية التي أثارها الممثل الدائم فكانت أنه مستعد لانطلاق المفاوضات الحكومية الدولية، وأنه لا بد لنا بالتالي من الاتفاق على المضمون الذي نود التفاوض عليه. وقال ممثل دولة عضو أخرى، وهو من الميسرين سابقا، إننا وصلنا الآن إلى جسر، وأن القضية العملية، لذلك، هي كيف لنا أن نعبره، لأننا إذا لم نتوصل إلى حل عملي، سيصبح الحل كالجسر بعيدا جدا. لا بد لنا من أن نرى كيف نتصرف.

وفي ذلك الصدد، أيد – ولا يزال يؤيد – أعضاء دائمون وأعضاء من عدة مناطق أخرى عضوية دائمة لبلدان مجموعة الأربعة بما يشمل الهند؛ ونحن نعرب عن تقديرنا لهم. ولكن كان هناك نظرة عامة ترى أن الطريقة الموصلة إلى حل أمثل، مع تأييد على أوسع نطاق ممكن، هي الشروع في مفاوضات حكومية دولية واقعية. والمسألة هي كيف نفعل ذلك. وهنا، بدلا من الكلام باسم بعض البلدان الأفريقية والبلدان الصغيرة، أظن أن من المستصوب أكثر الاستماع إلى ما قاله الممثلون فعلا. فقد أوضح ذلك كثيرون منهم – ممثلون من أفريقيا ومن الدول الصغيرة ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولدينا عدد كبير من الأقوال المتنوعة. ولذا على أي أساس سنشرع في مفاوضات حكومية دولية؟ إن الممثلين الذين أشرت إليهم بينوا بوضوح ظاهر أن علينا أن نكتشف، عن طريق عملية وأسلوب موضوعيين وشفافين، ما هي العوامل – أو، على كل حال، أضيف: العوامل المجموعة في حزم شتى – التي تجتذب تأييدا واسع النطاق، لأنه لا يمكن أن تُجرى مفاوضات حكومية دولية إلا على أساس المبرر الشرعي ذاك. وهذا أمر حاسم الأهمية. ويتعين أن تقوم

المفاوضات الحكومية الدولية على أساس أن هناك مشروعية ما، وأن ليس ثمة غيرها أية مشروعية أخرى.

أشار البعض إلى استبيان أو عملية قرعة، وأنا متأكد من أن هناك سبلا أخرى للقيام بذلك. ولكن يتعين أن تكون ثمة عملية موضوعية، شفافة. وأظن أن هذا معقول تماما فهو لا يمس بمواقف أية دولة عضو، ويتطابق بدقة مع ما تقوله الولاية – أي أنه، على أساس التقدم المحرز واقتراحات جميع الأعضاء، علينا التوصل إلى عناصر معينة، أو حزمة ما، يمكننا من ثم التفاوض عليها. ولا بد أن يتم هذا بطريقة موضوعية وشفافة.

والمسألة هي: في هذه الحال، كيف لنا أن نولد زخما معينا أو حافزا للعملية؟ وإذ نضع ذلك نصب العين، رأينا أنه يمكننا التشاور مع أفريقيا حول شيء ينسجم مع هذا المنحى، كنقطة انطلاق. والسبب في هذا الأمر هو أن بعض البلدان الأفريقية طلبت منا في وقت سابق أن تُستشار قبل أن نمضي قدما في ذلك الشأن.

كما قال ميسر سابق آخر في سياق كلامه إننا نحتاج إلى ''نص'' – وأقتبس عبارته بالضبط – نتفاوض بشأنه. وأشار أيضا إلى الهويات المتعددة لإحدى الدول الأعضاء. ونسي هوية واحدة، وهي الهوية المتعلقة بالتفتيش: أي أننا أمام دولة عضو تقول بوضوح وبصورة قاطعة إنه يجب علينا أن نمضي قدما، في الوقت الراهن، في المشاورات لا غير – وينبغي ألا نجري أي مفاوضات على الإطلاق. وقد تكلم ذلك الممثل بنبرة قوية للغاية. والواقع أنه يذكرني شيئا ما بالعقيد بيكرينغ في المسرحية الغنائية على مسرح برودواي ''سيدتي الجميلة''، الذي قال، ''حبذا لو كان لدي شكل جديد من محاكم التفتيش الإسبانية''. وشكل هذا الأمر بالفعل نهجا تفتيشيا، استهدف فيه عددا من الزملاء لاشتراكهم فعلا في تقديم مشروع القرار (A/61/L.69)، قائلا إن ذلك كان تحايلا على توافق إزولويني. ومضى بعد ذلك، بطبيعة الحال، ليذكر بالفعل – وهو يعرب عن موافقته وبالتأكيد دون الإدلاء بأي تعليق – على النموذج المؤقت، الذي يشكل تحايلا على كل من فئة العضوية الدائمة وحق النقض، دون أن يقول إن هذا تحايل على توافق إزولويني. وقد كان، إلى حد ما، في واقع الأمر يتحايل على نفسه.

والمسألة تتعلق بما يلي: لا نريد جرّنا إلى مناقشة بشأن ما إذا كانت له حقوق ملكية بشأن أفريقيا، لأن تحديد ذلك الأمر متروك للمجموعة الأفريقية. وما يهمنا هنا هو ما إذا كانت لديه مجرد حقوق ملكية بشأن المنطق. ثم أضاف قائلا بالفعل إنه ينبغي أن يكون هناك أكثر من أغلبية الثلثين، وهو الأمر الذي لم يرد بشأنه أي شيء في توافق إزولويني. وبعدئذ، قال إنه ينبغي لنا – أي مجموعة الأربعة، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وما يسمى بمجموعة الدول الصغيرة الخمس – جميعا أن نتوصل إلى ما أسماه بتفاهم جماعي، دون مساس، بطبيعة الحال، بتوافق إزولويني – الذي يتشبث به تماما – ودون إجراء أي مفاوضات – فهو يعارضها تماما – ربما من خلال تلاق صوفي بين الأفكار.

كما أضاف – وأعني أن كلامه كان في الواقع سيلا من التناقضات – قائلا، كما ذكر آنفا، إن الدول الأفريقية طلبت منا أن نستشيرها سلفا. وهنا، ذكّرني فعلا بناغاينا في القصة القصيرة ''ريكي – تيكي – تافي''، الواردة في ''كتاب الأدغال'' لكبلنغ، التي تقول فيها ناغاينا، ''إذا تحركت، أضربك، وحتى إذا لم تتحرك، أضربك'' ويعني ذلك أنه إذا لم تستشيرونا سلفا، سيكون ذلك سيئا، غير أنه إذا استشرتمونا سلفا، سيكون ذلك سيئا أيضا.

كما تكلم ممثل تلك الدولة العضو عن التمثيل الحضاري والقيم. وهذه أمور هامة للغاية. ونكن احتراما كبيرا لكل الحضارات، بما في ذلك الحضارة التي ينتمي إليها. غير أن أحد عناصر تلك الحضارة، إن لم تخنا الذاكرة، كان في الحقيقة فن تخنيط الجثث لفترة طويلة التي نسميها الآن بالموميـاوات. وآمـل أنـه لا يريـد اقتـراح ذلـك العنـصر الحضاري، أي أنه ينبغي أن نُحنط مجلس الأمن ونجعل منه مومياء لفترة طويلة جدا في المستقبل. ولا أعتقد أن ذلك سيكون مقبولا بالنسبة لنا، للسبب البسيط المتمثل في أن الأمم المتحدة قورنت، أحيانا بصورة غير مواتية، ببرج بابل. فتوفرها على العديد من اللغات والآراء مصدر من مصادر قوتها: فذلك التعدد يعززها ويمدها بالحيوية. غير أن الصيغة التي تنص عليها ولايتكم، من جهة أخرى، سيدي الرئيس، واضحة تماما: يجب أن نجري مفاوضات حكومية دولية، وليس مشاورات. وبالتالي، إذا أصبح الأمر عبارة عن برج بابل، بحيث أن الصيغة ذاتها تصير غير مفهومة، فسنجد أنفسنا حينئذ في حالة صعبة للغاية.

وبالتالي، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ندرك الفرق بين الاحتكاك والعرقلة. فالاحتكاك أمر إيجابي. إذ أن حرارة المناقشة جزء من حفاوة حسن الضيافة وحرارتها. ونعلم من الفيزياء التقليدية أن الاحتكاك هام للتحرك إلى الأمام على أمثل وجه. فالسفينة تحتاج إلى احتكاك المياه لتمضي قدما. والقطار يحتاج إلى احتكاك عجلاته المثقلة بالسكك الحديدية ليتحرك إلى الأمام. وهذا أمر من الأمور البسيطة في الفيزياء التقليدية. غير أنه، من جهة أخرى، إذا بدلنا الاحتكاك بالإعاقة الكاملة، فحينئذ، ما سيحدث هو أن السفينة والقطار سيفسدان ويصدآن ببساطة ولن يتمكنا من الوصول إلى أي مكان على الإطلاق.

ولذلك، أعتقد أن هذا الأمر هام للغاية: أي أن ننتقل فعلا إلى المفاوضات. ومن الزاوية النفسية، يمكن، بطبيعة الحال، أن أفهم أن إمكانية إجراء المفاوضات تنطوي بالنسبة للعديدين على آفاق عصيبة. وهي كذلك لأنها تعني مواجهة العديد من التوترات. غير أن عدم اتخاذ أي إجراء أمر غير مقبول سياسيا ومريب أخلاقيا.

وأنا على يقين بأنني استغرقت الكثير من الوقت. وأعتقد أنه ينبغي أن أختتم بياني الآن. غير أن ما أقصده، في واقع الأمر، هو أننا نتطلع إلى شروعكم في عملية من العمليات. سيدي الرئيس، لقد قدمنا العديد من الاقتراحات. والعديد من الدول الأعضاء – لا سيما الدول الصغيرة، التي تشكل الأغلبية، والدول الجزرية الصغيرة – تكلمت بوضوح تام. وينبغي أن نمضي قدما بصورة حقيقية بشأن هذه المسألة. يتعين علينا أن نمضي قدما. ولذلك الغرض، ولأي فترة من فترات التغيير، ينبغي بذل قدر متزايد من الجهد. وأنا على ثقة بأن الجمعية والأمم المتحدة سيبذلان ذلك القدر المتزايد من الجهد، وسيمكناننا من المضي قدما بشأن إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير سين، الذي أثبت بتدخله أنه يمكن أن يكون خاليا من الإملال ولو استغرق وقتا طويلا.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): قبل بضع ساعات، عُدت من القطب المتجمد الجنوبي وكتل جليد شيلي الباتاغونية، حيث رافقت الأمين العام بان كي – مون ووفده. غير أنني، وعلى الرغم من أنني لم أعد سوى قبل بضعة ساعات، لم أُرد أن أتخلف عن حضور هذه المناقشة الهامة – إذ تركت صقيع القطب المتجمد الجنوبي لأستبدله بحرارة المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، كما أشار إليه السفير سين بحماسه المعهود. ولن أشير إلى بولتن بالقدر الذي أشار إليه. وآمل أن يشير السفير سين قريبا إلى كتابي

عن العراق ومجلس الأمن، الذي سينشر بعد بضعة أشهر، كإشاراته المتواترة إلى كتاب بولتن.

وفي ما يتعلق بالمسألة التي دعانا الرئيس إلى مناقشتها، أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للممثل الدائم لإندونيسيا على عرضه أمام الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن (A/62/2) الذي يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما أود أن أشكر الوفد الصيني على صياغته للفصل التمهيدي للتقرير.

ويعلم عدد من زملائي هنا أن شيلي ما انفكت تشجع إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة يصلح، من خلال تأكيد مقاصد الميثاق ومبادئه، لتعزيز مصداقية المنظمة ومشروعيتها. واتخذنا بالفعل خطوات هامة نحو تحقيق تلك الغاية، ولكنها ليست كافية. ويشكل التحدي المتمثل في إصلاح مجلس الأمن أمرا أساسيا في العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وهذا ما ذكره رؤساء الدول أو الحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وفي الواقع، إن التشكيل الحالي لمجلس الأمن لا يتطابق مع حقائق الواقع الدولي للقرن الحادي والعشرين. ومن الواضح أنه ينبغي أن يكون الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين أكثر تمثيلا وديمقراطية. وينبغي أن يتوخى توسيعا لعضوية المجلس لصالح البلدان النامية، بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعليه أن يعتمد أساليب عمل أكثر شفافية وقائمة على المشاركة.

وخلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، حصلت المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن على زخم جديد. وبفضل الثقة التي أوليت لعمل فريق الميسرين، الذي تشرفت بالمشاركة فيه، ومرونة الوفود، تم إحراز تقدم في ما يتعلق بفكرة استكشاف نهج بديل لا ينطوي على التخلي عن المواقف المثلى لأي دولة أو عن اقتراحاتها النموذجية.

وفي الواقع، أظهرت المشاورات والمناقشات التي يغطيها تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/61/47)، الذي اعتمدته بتوافق الآراء جميع الدول الأعضاء في الفريق، أن الوضع الراهن غير مقبول. ولهذا السبب، سيشكل التوصل إلى حل توفيقي سبيلا مقبولا لإنهاء الركود والمضي قدما بشأن التوسيع الحيوي للمجلس وإصلاحه.

وترى شيلي أنه آن الأوان لمباشرة عملية فعالة للمفاوضات الحكومية الدولية وبالتالي الاختبار العملي للمرونة التي أبدتها العضوية الكاملة وقابلية التوصيات الواردة في الفقرتين د و هـ من المقرر ٥٦١/٦١ للتطبيق. ومن شأن سلسلة جديدة للمشاورات أن تكون غير مثمرة وأن تبعدنا عن الهدف المتمثل في الإصلاح. وبدون مفاوضات بناءة وعلمية ومثمرة، لن يكون هناك أي إصلاح، ومن ثم سنواجه مأزق العمل للتوصل إلى توافق للآراء أو ربما الانتظار عقودا لاستعادة الزخم الحالي للانفتاح وحسن النية الذي أبدته الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هانسون (أيرلندا).

وذلك هو لبّ المناقشة، وذلك هو المأزق الذي يلزم أن نواجهه في الأسابيع والأشهر المقبلة. وستكون شيلي دائما مستعدة لتقديم إسهامها في بناء توافق للآراء على الإصلاح الشامل والناجح للمنظمة، وإصلاح مجلس الأمن على وجه الخصوص. وشيلي تهدف، بشكل خاص، إلى بذل جهد للتوفيق والاتفاق. وتلك دائما هي سياستنا حينما نواجه

مسائل معقدة يمكن أن تفرق بيننا. ويمكن لرئيس الجمعية أن يعتمد على دعمنا.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسات العامة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية وبالترحيب بمنحه أولوية لإصلاح مجلس الأمن بوصفه أحد البنود الرئيسية خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأشكر السفير مارتي ناتاليغاوا ممثل إندونيسيا على توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/62/2) وأهنئ الرئاسة الإندونيسية للمجلس التي وصلت إلى منتصف قيادتها الناجحة للمجلس لهذا الشهر.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي بذلتها سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، ولأشيد بميسريها، وهم بالتحديد الممثلون الدائمون لتونس وشيلي وقبرص وكرواتيا وليختنشتاين وهولندا، على جهودهم المخلصة والدؤوبة في المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن إلى المرحلة التي وصلنا إليها الآن. ووفدي يحدوه الأمل في أن يواصل نص وروح المشاورات المفتوحة والشفافة التي أجريت خلال الدورة الماضية بشأن هذه المسألة انتشاره بقوة متجددة في هذه الدورة.

وفي التقرير السنوي لمجلس الأمن، يحيط وفدي علما بالجهود المستمرة التي يبذلها فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى بغية إيجاد سبل لتحسين التقرير. وما زلنا نرى أن التقرير السنوي المقتصر على الوقائع بحاجة إلى المزيد من المضمون، مثل المضمون التحليلي، الذي تجده الدول غير الأعضاء في المجلس أكثر قيمة نظرا لأن المحاضر الرسمية متوفرة لتوثيق المناسبات التي تحصل في المجلس. ويحدونا الأمل في أن يكون الفريق العامل، الذي تتولى رئاسته حاليا سلوفاكيا، على المستوى المطلوب للاضطلاع بالمهمة وأن يجري تحسينات في المستقبل على نحو يتماشى مع الخطوط التي ذكرتها من فوري.

إن وفدي، تماما على غرار الوفود الأخرى للدول الأعضاء، يؤمن إيمانا ثابتا بأن إصلاح الأمم المتحدة أمر مطلوب ولا بد من السعي لذلك الإصلاح الآن إذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى مخلصة لما أرادها أن تكون عليه الآباء المؤسسون. ولن يكون ذلك الإصلاح مكتملا بدون إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد مجددا على إيماننا القوي بأن إصلاح مجلس الأمن أمر لازم بشكل حيوي وملح وأن الأصوات المطالبة به أصبحت لا يمكن مقاومتها. وعلينا ألا ننسى أنه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أوضح قادة دولنا وحكوماتنا أنهم يؤيدون ''الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة.''(الفقرة ١٥٣، القرار ١/٦١). وفي ذلك الصدد يغتنم وفدي هذه الفرصة اليوم لإبراز النقاط التالية:

أولا، يجب أن نبني على التقدم المحرز حتى الآن، وخاصة في الدورة الحادية والستين، بالنظر بجدية في مختلف الاقتراحات المطروحة ومضاعفة الجهود لإحراز نتائج إيجابية وملموسة، وذلك بطرق منها إجراء المفاوضات الحكومية الدولية، في هذه الدورة. ويتعين علينا أن نستفيد من الزخم. وينبغي أن نسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الإصلاح أينما أمكننا ذلك، وبدون مزيد من التأخير، وأن نناقش لاحقا المسائل التي لا نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأنها. وباختصار، فإن اقتراحات الإصلاح التي يمكن اعتمادها الآن لا بد من الموافقة عليها الآن.

ثانيا، إن المجال الذي يمكن فيه التوصل إلى اتفاق بدون المزيد من المناقشة هو أساليب عمل مجلس الأمن.

ويرى وفدي أن تحسين أساليب العمل أمر أساسي وهو جزء لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن تُدرج في أي ترتيبات وسيطة قد يتم الاتفاق عليها مسألة إمكانية الوصول، وخاصة المتصلة بالأحكام أو المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة للدول قيد استعراض مجلس الأمن، فضلا عن الأحكام المتصلة بالمشاورات والشفافية والتنسيق أو التعاون مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. وتمثل التغييرات الواقعية في أساليب العمل أفضل أمل في الوقت الحاضر لإجراء تغيير ذي مغزى في مجلس الأمن. وعلينا، فورا وبدون المزيد من التأخير، أن نغتنم جميع الفرص لننجز في أقرب وقت ممكن الإصلاح بشأن أساليب العمل. ويجدر التشديد على أن مجلس الأمن، عملا بالمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ولذلك فإن الإجراءات القانونية الواجبة والمحاسبة والشفافية تتطلب أن تخدم أساليب عمل المجلس جميع تلك العناصر وتفي بها.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة التوسع، يؤيد وفدي تماما زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية، استنادا إلى التوزيع الجغرافي العادل الذي يعكس الحقائق الجغرافية السياسية اليوم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة النموذج الذي يحتذيه العالم فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية الناجحة. وإذا كانت عضوية مجلس الأمن، وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ومكلف بمهمة صون السلام والأمن الدوليين الهامة، لا تعكس السياقات السائدة في وجوده، فهذا يشكل تناقضا من حيث المبدأ والممارسة، وسخرية بالعدالة. ونرجو أن يتسنى على أقل تقدير التوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة.

ويأمل وفدي بشدة أن يتاح للجمعية العامة، من خلال الإرادة السياسية والجهود الدؤوبة والمستمرة والمتسمة بالتصميم، الخروج بنتيجة استنادا إلى هذا النهج العملي قبل نهاية الدورة الثانية والستين. ونتطلع إلى إجراء مناقشات ومشاورات ومفاوضات مكثفة بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية خلال الدورة الثانية والستين. ويؤكد وفدي للرئيس عزمه على تقديم إسهام لا يقل تصميما واستمرارا ومثابرة عن ذلك في هذا الصدد.

السيد برودي (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة لإجراء مناقشة مشتركة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/2) وبشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه تقرير مجلس الأمن صباح الأمس.

ونرى أن التقرير يشكل أداة هامة في الحوار بين عموم الأعضاء بشأن أعمال مجلس الأمن. ويتجلى فيه بشكل ملحوظ عبء العمل الكبير الواقع على عاتق مجلس الأمن والتنوع الشديد في المسائل التي يتعين عليه تناولها في تنفيذه لولايته. غير أن عددا من الدول الأعضاء تعرب عن رأي مفاده أن التقرير يمكن تحسينه وزيادة أهميته. ويرى وفدنا أن ذلك يصور الحاجة إلى إيجاد وسيلة أخرى مكملة للتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

والإصلاح الشامل لمجلس الأمن يشكل واحدا من أهم عناصر الإصلاح العام للأمم المتحدة. وبدونه، لا يمكن أن يجري إصلاح مجدٍ للمنظمة. وأظن أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء متفقة على هذه النقطة.

وخلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، ظهر كثير من المقترحات والأفكار الابتكارية والمفيدة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ولكن ثبت من جديد أن إحراز تقدم موضوعي أمر صعب المنال. وتمخضت المشاورات والمداولات التي تجري منذ مدة تتجاوز عقدا من الزمان في

إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المرتبطة بمجلس الأمن، عن صورة واضحة فيما يتعلق بمواقف الدول الأعضاء. وفي رأينا أن مجرد استمرار تلك المناقشات بنفس الشكل يشكل مضيعة للموارد والوقت. ويجب أن ننتقل بالعملية خطوة أخرى للأمام.

لقد حان الوقت لبدء مفاوضات حكومية دولية منظمة وذات توجه يركز على النتائج استنادا إلى ولاية مرنة وخلاقة تأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء. وينبغي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة متابعة الجهود التي قامت بها الرئيسة السابقة للجمعية العامة والتقارير التي أسفرت عنها مبادراتها. وينبغي أن تحاول الدول الأعضاء الخروج باتفاق على إطار فعال للمفاوضات. ولا يخالجنا شك في أن الاتفاق على مثل هذا الإطار يتطلب الابتكار والمرونة والإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء.

ونتفق مع رئيس الجمعية العامة على أنه في تحديد الجوانب القابلة للتفاوض يجب علينا أن نسترشد بالتقرير الأخير للفريق العامل المفتوح العضوية. كما نوافق أيضا على أن تلك العملية هي المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء.

وفي الختام، ترى هنغاريا أن إجراء مفاوضات حكومية دولية شاملة تتناول كلا من مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله وتستند إلى ولاية متسمة بالشفافية والمرونة محددة من قِبل الجمعية العامة يمثل أفضل طريق لإحراز تقدم في هذه المرحلة. ونثق بأن الدورة الثانية والستين، في ظل توجيه رئيس الجمعية العامة وقيادته، سوف تحدث إنجازا مرموقا في إيجاد طريق مقبول للسير قدما للأمام بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتعهد بتقديم دعمنا لهذا المسعى.

السيد تشيوك (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بتوجيه الشكر للممثل الدائم لإندونيسيا على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/62/2). كما أود أن أعرب عن امتناني للممثل الدائم للهند لكلماته الودية عن سنغافورة.

كان التحضير لهذه المناقشة صعبا، لأننا نناقش هذه المسألة منذ أمد طويل. وأعتقد أن الكثيرين منا قد وجدوا أنفسهم يكررون بيانات متماثلة على مدى العامين الماضيين. وأعتقد أن الوقت قد حان لمحاولة كسر هذه الحلقة من التكرار. ولا أقول إن المناقشات خلال السنتين الماضيتين كانت إهدارا للوقت. فقد تمت إثارة الأفكار والآراء ومناقشتها. ومواقف الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الأربع ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء وما يطلق عليها مجموعة الدول الخمس معروفة جيدا. وقد شجعت صاحبة السعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المرتبطة بمجلس الأمن على الاضطلاع بدور نشط في دراسة الخيارات. وساعدت عمليات مجموعة الميسرين الخمسة، وبعد ذلك الميسرين الاثنين، في تسليط الضوء على التعقيدات، كما فعل مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1.

ومن الواضح أنه ما زال يوجد تباعد في وجهات النظر. فلم يتمكن أي موقف من اكتساب توافق في الآراء حتى الآن. ولكني أرى أن ما أثبتناه هو أن الوضع الراهن غير مقبول لدى معظم الأعضاء. وفي الأيام الأخيرة لرئاسة السيدة هيا راشد آل خليفة، ترأست دعوة الجمعية العامة بالإجماع للنظر في كيفية تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك من خلال المفاوضات الحكومية الدولية. والهدف واضح، ولكن الطريق إلى تحقيقه ليس كذلك. والتحدي الماثل أمامنا لذلك هو إيجاد طريق مقبول للسير قدما للأمام.

ولست أدعو إلى الأخذ بنهج معين في العمل، كما أني لا أناصر أي نتيجة معينة. بل أحاول أن أقيّم الحالة بطريقة موضوعية. ويبدو لنا أن هناك طريقان لتحريك العملية للأمام. الخيار الأول هو أن تقدم مجموعة من البلدان، بغضّ النظر عن انتمائها، مشروع قرار للنظر فيه والتفاوض بشأنه. وهذا من شأنه أن يحدد بارامترات للمناقشة ويتيح للأعضاء بالتالي تقييم نهجهم والإعراب عن شواغلهم أو دعمهم.

غير أنه بالنظر إلى هذه المسألة، قد توجد مقاومة شديدة لأي اقتراح يأتي من مجرد مجموعة واحدة من البلدان. ولعل الانقسام يمكن الحد منه إذا اضطلع رئيس الجمعية العامة بدور مباشر في التماس حل مقبول لدى عموم الأعضاء. وأدرك أن هذا يلقي بمسؤولية ثقيلة على كاهل الرئيس. لكن الواقع هو أن عمليات الميسّرين أدت إلى عدد من الأفكار والآراء. وإذا أُخذت تلك الأفكار فرادى، فإنها تشمل جميع الجوانب.

هل هناك أطراف أخرى نزيهة يمكنها أن تجمع تلك الأفكار معا في إطار متسق يكون مقبولا لدى الأغلبية إلى حد بعيد؟ لقد اتخذ معظم الوفود، بما فيها وفد بلدي، مواقف في هذه المناقشة. ومن جهة أخرى، قد تكون العملية بشأن التوسيع، وربما بشأن أساليب العمل، يديرها رئيس الجمعية العامة، التزاهة المطلوبة.

أؤكد أنني لا أؤيد نهجا محددا. فسنغافورة بلد صغير لا يتطلع إلى العضوية الدائمة. لكنني أؤيد مصالح الدول الصغيرة. فلدى هذه الدول فرصة ضيقة للعضوية المنتظمة في مجلس الأمن. وبعضها قد لا يصبح عضواً في المجلس أبدا. لذا، فإن استعراض أساليب عمل المجلس وتحسينها يتساوى في الأهمية. وباختصار، ينبغي عدم توجيه المناقشات نحو مجرد مراعاة مصالح البلدان الكبرى والدول المتوسطة، بغض النظر عن قرارنا كيف نمضي قدُما. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان آراء ومصالح الدول الصغيرة التي تشكل أغلبية الأمم المتحدة. وأفضل وسيلة للقيام بذلك هي التأكد من أن أية مناقشات أو مفاوضات ستكون مفتوحة، وشفافة وشاملة.

السيد كريزهانيفسكيي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لسفير إندونيسيا مارتي ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن السنوي (A/62/2) إلى الجمعية العامة.

لقد واصل المجتمع الدولي، أثناء الفترة قيد النظر، مجابهة العديد من التحديات المتعلقة مباشرة بالمجال الأساسي لمسؤولية مجلس الأمن: صون السلم والأمن الدوليين.

إن مصداقية الأمم المتحدة ستقاس دائما بقدرة المنظمة على التصدي، بشكل كاف، للتهديدات في أية منطقة من العالم. وليست هناك منظمة مجهزة بشكل أفضل لمواجهة تلك المسائل. وينبغي للأمم المتحدة أن تقود الجهود العالمية لمجابهة التحديات العالمية التي تتطلب حلولا عالمية. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من اتخاذ المزيد من الخطوات على مسار إصلاح آليات الأمم المتحدة وتحسينها، لجعل المنظمة أكثر كفاءة، وأكثر فعالية وأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين.

ونأمل أن يتم تسريع عملية إصلاح مجلس الأمن، التي تشكل العنصر الأساسي في عملية تجديد الأمم المتحدة، وأن تثمر في النهاية نتائج ملموسة. فجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا وتوازنا، وعملها أكثر فعالية وشفافية، وخاصة ما يتعلق بصنع القرارات، أمر حيوي في تكييف الأمم المتحدة، مع الوقائع العالمية للقرن الحادي والعشرين.

وفي ما يتعلق بالجوانب المحددة من إصلاح مجلس الأمن، يقوم موقف أوكرانيا على المبادئ التالية. أولا، ينبغي تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بالامتثال الصارم لأهداف ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة. ثانيا، يتحتم تنفيذ توسيع مجلس الأمن بكلتا فئتيه الدائمة وغير الدائمة. وإننا نؤيد التمثيل المتزايد في تلك الهيئة للبلدان النامية، من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ثالثا، بما أن تشكيلة الدول الأوروبية الشرقية تزايدت بأكثر من الضعفين في العقد الماضي، فينبغي أن تحصل على مقعد إضافي غير دائم. رابعا، ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يؤدي إلى تحسين أساليب عمله. كما ينبغي لتلك البلدان الأكثر مساهمة في المنظمة – عسكريا، ودبلوماسيا وماليا – أن تكون أكثر مشاركة في عملية صنع قرارات المجلس. خامسا، لا بد من الحد من استخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض (الفيتو).

إننا ننوّه بالتقدم البارز الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة. ونرحب بقراره مواصلة العمل أثناء الدورة الثانية والستين. كما ندعم إطلاق عملية تفاوضية حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير النرويج لمبادرة الرئيس، في الوقت المناسب، إلى عقد هذه المناقشة الآن. نحن نعتقد أنه من المهم البناء على التقدم المحرز في السنة الماضية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه. إن التقريرين اللذين أعدهما ميسّرو سلف الرئيس (انظر A/61/47) قدّما أفكارا قيّمة بشأن كيفية المضي قدُما، وأوجدا زخما هاما. وقد حان الوقت الآن للاستفادة من ذلك الزخم، والدفع قدُما بالمناقشة بشأن الإصلاح.

لقد أوضحنا موقفنا أثناء المشاورات السابقة، وهو لا يزال على حاله. والأولويات الرئيسية لدى النرويج هي ضمان أن يعمل المجلس باتساق وكفاءة، وأن يعكس تكوينه التشكيلة الراهنة لعضوية الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا ندعم التوسيع بكلتا الفئتين. لكننا نرحب بأي اقتراح بنّاء يمكنه أن يوجد مخرجا من المأزق الراهن. لذا أود، في هذه المرحلة، أن أعرض النقاط التالية.

أولا، إذا أُريد لنا أن ننجح في إتمام عملية الإصلاح التي أطلقها قادتنا السياسيون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فلا بد لنا من أن نبحث عن عملية يمكنها أن تدفع بنا إلى الأمام. ومع أننا، الدول الأعضاء، بحاجة إلى إبداء المرونة والبحث عن التسوية، فإننا نرى أيضا أنه، لكي ننجح، لا بد لنا من استحداث عملية تستقطب أوسع دعم ممكن لضمان نتيجة مشروعة وذات مصداقية.

ثانيا، إننا نحتاج إلى اقتراحات محددة لكي نحافظ على التركيز وندفع بالمناقشات قدُما. وفي ذلك الصدد، نحن منفتحون على كل مناقشة لا تمس الترتيبات النهائية.

ثالثا، في رأينا أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يوجه هذه العملية الشفافة والشاملة، بما يكفل المشاركة النشيطة لجميع الدول الأعضاء في عملية حكومية دولية.

والهدف الأهم للنرويج هو إيجاد حلول تضمن المشروعية المستمرة للمجلس، وتوفر تمثيلا أوسع للمناطق المختلفة، بدون التنازل، في الوقت نفسه، عن كفاءة المجلس. والنرويج منفتحة على مناقشة جميع الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق ذلك. إن الإصلاح قد آن أوانه، وهو ضروري، ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء أن تبدي مرونة وتكون منفتحة الذهنية.

السيدة سيلكالنا (لاتفيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر رئيس مجلس الأمن على تقديم تقرير المجلس السنوي (A/62/2). ومع أن التقرير يفتقر إلى محتوى

تحليلي، فإنه كان يمكن أن يحفز إلى نقاش أكثر موضوعية حول هذا البند.

وفي ما يتعلق بالبند التالي في جدول الأعمال، نشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة لجانب متكامل من جوانب إصلاح مجلس الأمن. وبما أن موقف وفدي من موضوع إصلاح مجلس الأمن قد تم بيانه في مناقشات سابقة، فسأقتصر على إبداء ملاحظات موجزة حول العملية.

إن النظر في إصلاح مجلس الأمن يجري منذ أكثر بكثير من عقد. وندرك جميعا ما للمسألة من طابع التعقيد والحساسية وضرورة اتباع نهج مطرد. وفي نفس الوقت، كان لعدم وجود نتائج ملموسة في هذا الجانب من جوانب الإصلاح أثر مفسد في غيره من العمليات الجارية داخل الأمم المتحدة.

ولذلك، نسجل بتقدير التقدم المحرز في الدورة الحادية والستين، التي تم خلالها التشاور مع الدول الأعضاء على نطاق واسع حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويبين التقرير الناتج من التشاور، الذي اعتمده الفريق العامل المفتوح العضوية (A/61/47)، مدى التأييد الذي حظيت به الجهود المتجددة المبذولة في سبيل إصلاح مجلس الأمن، ويوفر لنا أساسا وطيدا لمتابعة التقدم في هذه الدورة. ونحن نرى أننا بلغنا المرحلة التي يمكن فيها للجمعية العامة، بل ينبغي لها، الشروع في التحضير لمفاوضات حكومية دولية، خلال الدورة الجارية.

ولوفدي كامل الثقة في قيادة رئيس الجمعية وحكمته، لتحديد أنسب صيغة لهذه التحضيرات. ونتعهد بتأييدنا له في هذا المسعى، بما يحافظ على الزخم لإصلاح مجلس الأمن.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في مستهل كلامي، بأن أضم صوتي إلى أصوات الخطباء الذين سبقوني لشكر السفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/62/2) إلى الجمعية العامة. وهذه الوثيقة شهادة للتحديات المتعاظمة التي يواجهها مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة.

تبين آخر تقارير مجلس الأمن بوضوح أن عدد المسائل المدرجة في جدول أعماله على تزايد مستمر، وأن العبء الملقى على كاهل أعضائه، سواء منهم الدائمون وغير الدائمين، يزيد ثقله يوما بعد يوم. وتتصل تلك المسائل بأهم الصراعات الإقليمية والتحديات الشاملة لأمننا المشترك، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، كان من مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يكون مجلس الأمن قادرا على العمل بطريقة علنية، شفافة وفعالة، وأخيرا – ولكن ليس آخرا – بمزيد من الديمقراطية.

إن على مجلس الأمن، كما أبرز قبلي كثير من الخطباء، مسؤولية أولى، هي صون السلم والأمن الدوليين، كما ينص عليه الميثاق. وفي نفس الوقت، لن يُكتب النجاح لعمل المجلس من دون دعم الأعضاء عامة. والتزام جميع الدول الأعضاء الحقيقي ومشاركتها في هذا الصدد حاسما الأهمية لتأدية المجلس دوره بنجاح. ولا يمكن أن نستخلص من ذلك نتيجة أوضح، مؤداها أن إصلاح مجلس الأمن قد تأخر فعلا، وأنه أمر أساسي.

أما مسألة مشاركة الدول الأعضاء، فتتصل، أولا، اتصالا مباشرا بمسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. أي، بعبارة أخرى، إن تحقيق هدف عمل المجلس بصورة فعالة غير ممكن ما لم يتم تناول هذا الموضوع بصورة مؤاتية.

ولطالما كررت الجمهورية التشيكية، على مدى السنوات الماضية الـ ١٤، تعبيرها عن رأيها القائل إن

التحديات الحالية التي نواجهها لا يمكن التصدي لها على نحو ملائم إلا بإصلاحات بنيوية لمجلس الأمن. وفي رأينا، ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات كل العناصر المشهورة: من زيادة عدد الأعضاء في الفئتين كليهما، إلى تحسين التمثيل وإنصاف المناطق.

وقد جرت مناقشة هذه المسائل جميعا بصورة تفصيلية، وطُرح الكثير من الأفكار والمفاهيم المفيدة. وشاركت الجمهورية التشيكية مشاركة فاعلة في هذه المناقشات، وهي تشاطر ما عبرت عنه أكثرية الأعضاء الساحقة من قناعة بأن استمرار الحالة الراهنة لا يصلح خيارا.

والجمهورية التشيكية، إذ تُبقِي هذه القناعة نصب العين، كانت من بين البلدان الراعية لما يسمى باقتراح مجموعة الأربعة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وما زلنا نرى من غير أن نكون متشبثين برأينا أو متعصبين له كعقيدة – أن العناصر الرئيسية لهذا الاقتراح تشكل أساسا وطيدا لمناقشاتنا في المستقبل. وفي نفس الوقت، أود أن أؤكد استعدادنا لممارسة ما يلزم من مرونة للعثور على قاسم مشترك، يصلح كنقطة انطلاق لصياغة تسويات يرتضيها الجميع.

ونحن على اقتناع راسخ بأننا حققنا، في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، شيئا من التقدم الهام بفضل تفاني سلف الرئيس وطاقتها، السفيرة هيا راشد آل خليفة، فضلا عن العمل الذي قامت به مجموعتان من الميسرين. وقد طُرحت بعض الأفكار المبتكرة لسد ثغرة الخلافات بين مواقف معروفة جيدا وللمضي قدما بالمناقشات، بأمور، منها اعتماد مفهوم نهج وسيط. ونحن نرى أن ذلك المفهوم يمكن أن يشق طريقا جديدا يفضي إلى حل ممكن، مع تجنب الطريق المسدود أمام مناقشات مجترة، لا طائل منها.

واسمحوا لي بأن أركز على موقف بلدي: علينا أن نبذل قصارى جهدنا للاستفادة من الزخم الذي ولدناه في الدورة الحادية والستين للجمعية. ومما يشجع أن أكثرية أعضاء الأمم المتحدة – كما ثبت في هذه المناقشة خلال اليومين الماضيين – مستعدة للمشاركة في هذا المسعى.

والجمهورية التشيكية على استعداد للنظر في كل الاقتراحات العملية، التي تمكّننا أخيرا من دفع عجلة عملية الإصلاح لتنطلق، والشروع في مفاوضات حكومية دولية في غضون الدورة الجارية للجمعية. وأختتم كلمتي بأن أؤكد لرئيس الجمعية كامل تأييدنا، في مهمته في إدارة المناقشات في الأسابيع والأشهر المقبلة، هذه المهمة المنطوية على تحد.

السيدة إنتلمان (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين لشكر السفير مارتي ناتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن، على تقديمه عرضا لعمل المجلس. ويقدر وفدي أيضا الجهود التي بذلتها الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وميسروها. نشكرهم جميعا لإسهاماتهم الهامة في سبيل المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن.

ونرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، ونؤيد قرار مواصلة النظر في إصلاح مجلس الأمن في الدورة الحالية، بما يمكّن من تحقيق مزيد من النتائج الملموسة، بأمور، منها المفاوضات الحكومية الدولية. والتحليل الشامل للحالة، الذي أجراه الميسرون في الدورة الماضية، ينبغي، حسبما نرى، ألا يتكرر في الدورة الجارية، بل أن تنقل الدورة العملية، بدل ذلك، إلى مستوى نوعي جديد.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن مسألة ملحة في عملية إصلاح الأمم المتحدة إجمالا. ويجب أن يسهم إصلاح المجلس في إضافة مزيد من الشرعية والمصداقية على قراراته، كما ينبغي ألا يعيق قدرته وفعاليته في التكيف لمواجهة

تحديات القرن الحادي والعشرين. غير أنه لا بد لكل إصلاح من قبول سياسي أوسع نطاقا؛ وتمس الحاجة إلى مزيد من المرونة لدى جميع الأطراف، إذا كنا نريد التغلب على مراوحتنا مكاننا.

وينبغي أن تكون زيادة عدد الأعضاء والتمثيل الجغرافي من المبادئ الأساسية الرائدة لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين. وكما ذُكر في الكثير من المناسبات، تعتبر الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية أن أي زيادة في أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ينبغي أن تكفل زيادة تمثيل تلك المجموعة بعينها، عن طريق مقعد إضافي غير دائم للمجموعة. واسمحوا لي بأن أُذكّر أيضا بأن عدد أعضاء المجموعة قد ازداد بأكثر من الضعف، منذ عام ١٩٩١.

وتحبذ إستونيا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

كما نؤيد إصلاح أساليب العمل، ونحن على اقتناع بأنه ينبغي ألا يُنظر إلى توسيع العضوية وإصلاح أساليب العمل على أنهما أمران لا يمكن فصلهما. وفي الواقع، ينبغي للجهود الرامية إلى تحسين أساليب العمل أن تستمر بغض النظر عن التقدم المحرز في المجالات الأخرى.

ولا يزال وفد بلدي على استعداد للمشاركة النشطة في العمليات الحكومية الدولية التي تركز على النتائج، بما في ذلك المفاوضات، وبصورة مرنة جدا. ونظرا لأن عملية الإصلاح قد استمرت لما يزيد على ١٠ سنوات، من المهم توليد زخم سياسي جديد للمفاوضات المحتملة. ومن أجل ذلك، فإن المشاركة السياسية رفيعة المستوى ستكون ضرورية من البداية. والمفاوضات – إذا بدأت – يجب أن تكون شفافة وتعطي جميع الدول الأعضاء فرصا متساوية للمشاركة في المداولات والبناء على التقدم المحرز ومواقف الدول الأعضاء والاقتراحات التي قدمتها. ونحن نؤمن بأنه تحت القيادة المقتدرة للدورة الحالية، ستمضي عملية الإصلاح قدما، وستتكلل بالنجاح. فالوضع القائم غير مقبول، وينبغي لنا أن نبذل كل ما بوسعنا لإحراز تقدم.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بعقد هذا الاجتماع للنظر في تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل فيه وزيادة عدد أعضائه. كما أننا ممتنون للممثل الدائم لإندونيسيا، السيد ناتاليغاوا، رئيس المجلس، على تقديمه تقرير المجلس إلى الجمعية.

وتتفق كوستاريكا مع رئيس الجمعية العام في أنه ينبغي أن تكون هذه فرصة لتعزيز العلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن. غير أن واقع الحال يثبت غير ذلك. ومرة أخرى، فنحن نشارك في اجتماع، يرى السواد الأعظم من الوفود أنه مجرد فرصة أخرى للإشارة إلى أوجه القصور في وثيقة لا تمثل التقرير الذي نرغب في تلقيه، وعموما تفتقر هذه الوثيقة إلى المعلومات التي تود الدول الأعضاء أن تناقشها. وعلى الرغم من أن أكثرية واسعة جدا من الأعضاء تطالب، عاما بعد عام، بتقرير يلبي بالكامل روح الميثاق، فإننا نسمع، وبنغمة متكررة، نفس الأصوات في المجلس التي تؤكد لنا، على عكس ما طالبنا به، أن التقرير يتضمن كل شيء ينبغي أن يتضمنه.

وفي مناسبات سابقة، أعربت كوستاريكا عن وجهة نظر مفادها أن التقرير ينبغي أن يكون أداة تمكّن الجمعية من الاطلاع على عمل المجلس وتقييمه ومناقشته. وكما أشار الممثل الدائم للمكسيك، وهو على حق، فإن وظائف الجمعية ووظائف المجلس متداخلة في مجال صون السلم الأمن الدوليين. وقد أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إن ممارسة التفاعل البنّاء بين الجمعية ومجلس الأمن، بعيدا عن إضعاف المجلس، سيقويه في نظر المجتمع الدولي والرأي العام العالمي. وبذلك يكتسب المجلس، والأمم المتحدة برمتها، قدرا أكبر من الشرعية.

وكوستاريكا إذ تبدي هذه الملاحظات وتطالب بهذه المطالب، فإنها ليست ساذجة. فنحن ندرك القيود والصعوبات التي يواجهها المرء عندما يحاول أن يُبلِغ بالتفصيل عن عمل المجلس، ناهيكم عن صعوبة التوصل إلى اتفاق في هيئة جماعية، بشأن مضمون تقرير يغطي عمل تلك الهيئة. بيد أنه لا يمكن لتلك القيود أن تمنع الدول غير الممثلة في المجلس من أن تكون لديها إمكانية الحصول على المعلومات الضرورية لكي يتسنى لها الاطلاع على عملية صنع القرار وفهمها في هيئة، في نهاية المطاف، تتصرف باسم أعضاء هذه المنظمة، وفقا لأحكام الفقرة ١ من المادة ٢٤، من الميثاق.

وكوستاريكا بوصفها عضوا جديد انتُخب في مجلس الأمن، وأي دولة أخرى ستعمل في تلك الهيئة، ستكون أكثر استعدادا ويمكن لها أن تسهم إسهاما أفضل في فعالية المجلس، إذا تم إبلاغنا سنويا عن عمله بصورة أوضح وأكثر تركيزا.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا على الدعم السخي الذي حظيت به كوستاريكا في انتخابها لمجلس الأمن. كما أود أن أهنئ بوركينا فاسو وكرواتيا والجماهيرية العربية الليبية وفييت نام على انتخابها أعضاء في مجلس الأمن في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وتتعهد كوستاريكا بأن تمثل الدول التي لن تشارك في مداولات المجلس وقراراته. ولن ننسى أننا مجرد أعضاء مؤقتين غير دائمين في المجلس، وأننا سنكون دائما أعضاء دائمين في الجمعية.

وخلال الدورة السابقة، أحرزنا تقدما هاما في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى العمل الذي قامت به الرئيسة السابقة للجمعية العامة والميسِّرون الموقرون الذين عينتهم.

إن موقف كوستاريكا إزاء هذه العملية واضح. فإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والشفافية والشرعية لجهاز يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء، ولا ينبغي لعملية الإصلاح أن تكون غاية في حد ذاتها أو وسيلة لتحقيق مصالح أو تطلعات أي دولة عضو. ونرى أنه ليس من الضروري أن نكرر تفاصيل موقفنا حيال إصلاح مجلس الأمن، فهي تفاصيل معروفة على نطاق واسع في هذه القاعة.

ونود أن نقول، مع ذلك، إننا مصرون على تمسكنا بالاقتراحات التي قدمناها عن طريق ”مجموعة الدول الخمس الصغيرة“، وإننا نرى أن إصلاح أساليب العمل هو التدبير الذي من شأنه أن يعود بأكبر قدر ممكن من الفائدة على أكبر عدد ممكن من الدول المُمَثَلة في هذه القاعة، وأود أن أضيف أن الموقف الرافض للمضي قدما بإصلاح أساليب العمل، إن لم يكن هناك تقدم في توسيع المجلس، هو شرك يفيد بضع دول ويحرم السواد الأعظم من الدول من حقوقها وفرصها.

وأما في ما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، فكوستاريكا ما زالت تأمل أن يقرر الأعضاء في آخر المطاف توسيع المجلس بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. ومما لا شك فيه أن هذه الزيادة تشكل أكثر الحلول إيجابية بالنسبة للغالبية الساحقة من الدول، والحل الوحيد الكفيل،

في الأجل القصير، بتحقيق أوسع اتفاق ممكن بين أعضاء هذه المنظمة.

وقد انقضى عامان منذ أن أعدت كوستاريكا وثيقة، تم تعميمها بوصفها وثيقة رسمية، بعنوان ''الأثر التعاقبي''. وفي هذه الوثيقة (A/59/856)، أثبتنا بصورة لا تقبل الجدل أن مركز العضوية الدائمة مصدر للعديد من المزايا في هذه المنظمة، ونظل اليوم، كما كنا حينئذ، على اقتناع بأنه ليس من مصلحة الغالبية الساحقة في الجمعية منح مجرد قلة قليلة من الأعضاء المزايا التي يتمتع بها بالفعل المنتصرون في الحرب العالمية الثانية.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عما يساورنا من قلق خاص إزاء الحالة في أفريقيا. وللأسباب التي نعرفها جميعا، عندما اعتمدنا ميثاق سان فرانسيسكو، قبلت الدول الحاضرة استثناء من مبدأ المساواة بين الدول في السيادة، بإعطاء مزايا خاصة لخمس دول أعضاء. وبتلك المناسبة، أقصيت أفريقيا برمتها تقريبا، إذ لم يشارك في اتخاذ ذلك القرار سوى أربعة بلدان أفريقية. وتؤمن أفريقيا بوجوب النظر على نحو خاص في هذا الظلم التاريخي في أي نموذج لإصلاح مجلس الأمن، ذلك أن الهدف الرئيسي هو استعادة التمثيل الجغرافي العادل.

وقد يكون من المستحسن، في المرحلة التي نقف عندها الآن، أن نستعرض الخيارات التي تعزز نهجا تتجاوز، شأنها في ذلك شأن النموذج الأفريقي، قصر نظر المصالح الفردية وتعيد ترسيخ أسبقية مفهوم المصالح العامة، التي تشكل أساس هذه المنظمة.

ولم يسبق أبدا أن ترددت كوستاريكا في ما يتعلق بهذه المسألة. فنحن نشارك بنشاط، مقتنعين بأنه من مصلحتنا ومصلحة شعوبنا أن تكون لدينا منظمة تتسم بالحيوية والفعالية وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونرى أن الرئاسة تضطلع بدور الميسر لمناقشاتنا، فضلا عن تأييد ما نتوصل إليه من توافق في الآراء. وإذا أردنا فعلا أن نبدأ بعملية تفاوض ستمكننا في آخر المطاف من إجراء إصلاح لمجلس الأمن قائم على توافق الآراء، فيجب علينا أن نسير معا على دروب الحوار من أجل إحراز تقدم في السعي إلى حلول تجسد مصالحنا المشتركة ولا تقتصر على التطلعات الوطنية لقلة قليلة دون سواها.

والسعي لتحقيق الكمال قد يحول بيننا وبين تحقيق الجودة الممكنة. ومن ثم يتمثل هدفنا المشترك في مجلس أمن يتسم بقدر أكبر من المشروعية والديمقراطية والتمثيلية والكفاءة والقدرة على التصدي بفعالية للتحديات والتهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليين. ولن نتمكن من تحقيق هذا الهدف إلا إذا تفادينا الوقوع في نمط المواجهة أو اللجوء إلى استخدام القوة أو السعي المفرط إلى تحقيق تطلعات وطنية لن تتحقق أبدا بكل تأكيد.

وتناشدنا كوستاريكا جميعا أن نكون مثاليين في أهدافنا وواقعيين في السعي إلى السبيل الذي سيؤدي بنا إلى تحقيق مقاصدنا. ونحن نعرض الآن مساعدتنا بغية التأييد النشط لأي مبادرة موجهة إلى تلك الغايات.

السيد بينيو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد بما أن العديد من المسائل التي تهم وفد بلدي أثارها بالفعل متكلمون سابقون.

وأنا ممتن لإتاحة الفرصة لي كي أشترك في المناقشة المشتركة بشأن البندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسفير ناتاليغاوا ممثل إندونيسيا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة.

لقد ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمالنا لفترة تناهز عقدا ونصف عقد. وأجرينا مداولات

مطولة بشأن السبب في ضرورة إصلاح مجلس الأمن، وقدمت مجموعة من الأفكار والاقتراحات في ذلك الصدد، بما فيها تلك المتعلقة بتحسين أساليب العمل. وأوجدت الدورة الحادية والستون للجمعية العامة، تحت قيادة معالي السيدة هيا راشد آل خليفة، زخما جيدا واتخذت مقررا هاما في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وبموجب المقرر ٦١/٥٦١، ينبغي النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية، حتى يتسنى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، بوسائل منها إجراء مفاوضات حكومية دولية، بالاستفادة مما أحرز من تقدم حتى الآن ومن مواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها. وأشاد وفد بلدي بالمقرر لأن المفاوضات الحكومية الدولية، في رأينا، تشكل السبيل الوحيد للمضي قدما بغية معالجة هذه المسألة الحساسة والمعقدة. وما لم نقم بمثل هذه العملية، فالأفكار والاقتراحات الملموسة التي قدمت على مدى السنين ستظل مجرد حبر على ورق.

ويود وفد بلدي أن يطالب رئيس الجمعية العامة بالبدء، دون تأخير، بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. كما نطالبه بأن يحدد، من خلال منهجية موضوعية وشفافة، العناصر تحظى بأقصى قدر من الدعم، حتى يتسنى اتخاذها أساسا لإجراء المفاوضات الحكومية الدولية. ونؤمن أنه لا يمكن تحقيق إصلاح مجلس الأمن وتعزيز مشروعيته ومصداقيته إلا من خلال هذه العملية. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يجدد التأكيد على موقفه بأن مجلس الأمن ينبغي توسيعه في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة للسماح بزيادة تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك تحسين إمكانية المشاركة بالنسبة للدول الصغيرة. كما نجدد دعوتنا إلى إجراء إصلاح شامل لأساليب عمل المجلس بغية تعزيز شفافيته وشموليته.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، نشكركم على مبادرتكم الحسنة التوقيت بعقد هذه الجلسة لتناول التقرير السنوي لمجلس الأمن بالترافق مع المسألة الواسعة المتعلقة بالإصلاح الشامل للمجلس. ونحن على اقتناع بأننا في ظل قيادتكم المقتدرة سنتمكن من إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة للجمعية العامة، بالبناء على النتائج الإيجابية التي أحرزت خلال الدورة السابقة. ويمكنكم أن تعولوا على الدعم الكامل لوفدي ومشاركته الفعالة في ذلك المسعى الهام.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن وفدي ما زال يؤمن بأن كلا جزأي الإصلاح على نفس القدر من الأهمية، وهما بالتحديد، أولا، إجراء تغيير كاف في تشكيل المجلس ليعكس بصورة أفضل الوقائع الجغرافية السياسية للعالم اليوم، وثانيا، إجراء إصلاح ذي مغزى لأساليب عمل المجلس. وكلا هذين الجانبين ينبغي أن يهدفا إلى ضمان شرعية المجلس وسلطته وفعاليته وتمثيله. وعلى غرار الوفود الأخرى، نحن أيضا نرى أن أحد أجزاء الإصلاح الشامل ينبغي ألا يؤخذ رهينة للآخر. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لإحراز أقصى النتائج بشأن كلا المسارين.

وخلال الدورة الحادية والستين، رحب وفدي ترحيبا كبيرا بعمل الميسرين وتقاريرهم وأبدى دعمه لهم. ونؤمن بأن مفهوم النهج الوسيط أو الانتقالي، مع إجراء استعراض إلزامي في تاريخ محدد مسبقا، يمكن أن يشكل طريقا ذا مغزى إلى الأمام. وما نحن بحاجة إليه الآن هو عملية حكومية دولية للمفاوضات من شأنها أن تقود إلى خريطة ممكنة للطريق للخروج من المأزق الحالي. ونتطلع إلى أن نسمع توصياتكم، سيدي الرئيس، بشأن كيفية التمكن من المضي قدما بهذه العملية.

وبالنسبة لمسألة زيادة صلاحية مجلس الأمن وسلطته وفعاليته، أود أن أبرز على الأقل جانبا حاسما واحدا لدينا مشاعر قوية حياله. وأشير هنا إلى منع نشوب الصراعات

والدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أنه بغية أن يضطلع المجلس بدور أكثر أهمية وبدور فعال في ما يتعلق بالتهديدات والتحديات الحالية للسلام والأمن الدوليين، عليه أن يحسن أداءه في مجال منع نشوب الصراعات. ولم يعد كافيا مجرد رد الفعل على الحالات الناشئة والصراعات المستمرة أو تقديم علاجات لما بعد انتهاء الصراع، مثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا صادقا بالمبادرة التي قدمها مؤخرا الأمين العام بإصلاح إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية بغية تعزيز وظائفها في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

وعلى نفس المنوال، أود أن أبرز أهمية التفاعل المستمر والحوار بين الأجزاء المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا أعني فقط الاجتماعات المنتظمة الرسمية في طابعها إلى حد كبير التي يعقدها رؤساء هذه الهيئات. ويلزم أن نسعى سعيا جديا لتحقيق التعاون الكبير وذي المغزى للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالات ذات المصلحة المشتركة بغية ضمان التكامل والتآزر في الإجراءات التي تتخذها هذه الهيئات. ونؤمن إيمانا قويا بأن على الهيئات الأخرى أيضا ، بدلا من لوم مجلس الأمن على النظر في مسائل مواضيعية معينة، أن تشارك بفعالية في تناول تلك المسائل في إطار الاختصاصات التي أوكلها إليها ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير ماريتي ناتاليغاوا ممثل إندونيسيا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الشامل للتقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير السنوي لهذا العام يتبع نهجا يرمي إلى تحسين التقرير، في شكله ومضمونه على حد السواء، وهو مسعى ظللنا أنفسنا نشارك فيه بنشاط شديد. وفي هذا السياق، نود أيضا، مرة أخرى، أن نشكر الوفد الصيني على عمله الشاق وقيادته البناءة في التحضير لعرض التقرير السنوي لهذا العام.

وكما قلنا مؤخرا في الجلسة الرسمية التي عقدها مجلس الأمن قبل اعتماد التقرير السنوي لهذا العام، فإن سلوفاكيا تؤمن إيمانا قويا بأن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وثيقة هامة للغاية. وينبغي ألا يكون بأي شكل من الأشكال مجرد ممارسة روتينية ذات طابع إداري أو إحصائي. ونرى أن هناك حاجة – ومجالا أيضا – إلى زيادة جهودنا في هذا الصدد وإلى إيلاء المزيد من التركيز على مضمون التقرير وعلى الرسائل السياسية الرئيسية بشأن العمل الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن. وهذا العام، اتخذنا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويحدونا الأمل في أن نواصل العمل بطريقة مماثلة في المستقبل، أيضا.

وظلت مسألة التقرير السنوي ضمن المسائل التي نوقشت بالتفصيل هذا العام في فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى، الذي تتولى سلوفاكيا رئاسته هذا العام. وأيضا، ظلت جهودنا في الفريق العامل مركزة على التنفيذ الكامل لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، التي أعدت العام الماضي في ظل الرئاسة اليابانية المقتدرة للفريق العامل. وبالرغم من أن هذه المهمة بعيدة عن الإنجاز، فإننا نشعر بالتشجيع من مستوى التقدم الملموس الذي أحرز هذا العام في تنفيذ المذكرة الرئاسية، بما في ذلك العديد من المسائل العملية المتعلقة بالتوثيق والإجراءات. ونحن ملتزمون بالمزيد من تكثيف جهودنا في هذا المجال مع وضع هدف نهائي في اعتبارنا هو بالتحديد، جعل مجلس الأمن أكثر انفتاحا وأكثر شفافية وأكثر فعالية، فضلا عن تعزيز التفاعلات المستمرة والحوار بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد روميرو – مارتينيس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): إن وفد هندوراس يود، على غرار الوفود الأخرى، أن يعرب عن شكره للسفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على توليه عرض تقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد أتيحت لنا فرصة في مناسبات أخرى لنذكر أن بلدنا يؤيد أي محاولة للتغيير الذي يستكمل عمل المجلس. ويتمثل موقفنا في أنه يتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة أن تكون أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة وأن ترمي إلى إبراز واقع هو الآن بعيد إلى حد ما عن الترتيبات التي كانت تعد لدى إيجادها مناسبة وخلاقة.

وهندوراس، وهي أحد البلدان الأصلية الموقعة على الميثاق، تولي أهمية كبيرة لإصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب، نتفق ونتعاطف مع بعض المواقف التي تسعى لإدماج التمثيل الجغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن أفريقيا وبلدان أخرى، ونرى أنها ستجعل الهيئة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين أكثر توازنا.

وفي هذا الصدد، نرى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي كان يعمل خلال الدورة السابقة أنجز أعمالا ممتازة ينبغي أن تهتدي بها المهام الجديدة التي تنتظرنا. ونعترف بالإسهام الكبير الذي قدمه الميسرون ونشاركهم دواعي قلقهم وآمالهم. وأدت مدخلاتهم إلى إثراء عملنا. ولذا، وكما قال من قبل أكثر من وفد، فمن شأن أساليب مناقشتهم وتحليلهم أن تبقى صالحة في المناقشات المقبلة التي سنعقدها بشأن هذه المسألة.

ونرى أن التنسيق الكافي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لا غنى عنه ويتسم بأهمية حيوية. ومن المهم المحافظة على التوازن بين وظائف وقوى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي أن يوجد تعاون وتنسيق ملائمان يشملان الترابط والتكافل. ونرى أن جميع الدول الأعضاء متفقة مع مسألة إصلاح مجلس الأمن وقد استثمرت أعواما كثيرة في العمل على هذه المسألة. ولابد أن نحرز تقدما وأن نتصدى للإصلاح بعمق أكبر، فحالة العالم الراهنة تقتضي ذلك منا وقد فرض الواقع معايير وقيما جديدة علينا.

وكلنا نرغب في أن نرى منظمة تواكب إيقاع العصر الذي نعيش فيه، منظمة تهذب على مر السنين أعمالها في تعزيز القضايا المشروعة لشعوبنا. ونرغب جميعا في أن نرى مجلس أمن يتجلى فيه العالم المعاصر ويدمج التوصيات الهامة في أعماله لتعزيزها. ونقدر العمل الذي يؤديه ولدينا ثقة في أن هناك اتفاقا كاملا على ضرورة الإصلاح. وإذن فلننجز هذه المهمة بالنيابة عن دولنا وشعوبنا وفي تناغم مع الميثاق لكي نؤكد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية، بكرامة البشر وقيمتهم، بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والدول كبيرها وصغيرها.

السيدة ديباكو (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره الصادق لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير مارتي ناتاليغاوا، ممثل إندونيسيا، لعرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة.

وتقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/62/2، شامل ويمكن الجمعية من خلاله تكوين صورة كاملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مجلس الأمن من آب/أغسطس إلى تموز/يوليه من هذا العام. وتدل الإحصائيات الواردة في تقرير المجلس على اتجاه أنشطته إلى التزايد. والتقرير في هذا الصدد مفيد ونافع، رغم أنه من الأفضل أن يتضمن تحليلا لأنشطة المجلس. ونرجو أن يكون التقرير أكثر ميلا إلى التحليل وأن

يعكس بشكل أفضل المسائل التي يعالجها المجلس على نحو موضوعي. كما نرجو أن يتاح التقرير مقدما، حتى يكون لدى الجمعية وقت كاف لدراسة ما فيه من مسائل وإبداء مساهمات مفيدة. كذلك نتوقع أن تؤخذ الآراء التي يعرَب عنها خلال المناقشة الحالية بعين الاعتبار لدى مناقشة شكل التقرير.

ومسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ومبدأ التمثيل العادل يتسمان بأهمية حاسمة لإصلاح الأمم المتحدة بشكل عام. وتقتضي هذه الحقيقة الكبرى أن يولى لهذه المسألة الاهتمام الضروري والأهمية التي تستحقها.

وكما هو معلوم، بُذلت محاولات متفرقة خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة لتوفير الزخم لهذه المسألة ولإبقائها نشطة من خلال المشاورات الرسمية وغير الرسمية بين الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره لجهود سفراء تونس وشيلي وقبرص وكرواتيا وليختنشتاين وهولندا في عقد اجتماعات تشاورية مستمرة لتبادل وجهات النظر بشأن كيفية الشروع في عملية الإصلاح وإحراز التقدم. وكانت تقاريرهم أيضا مفيدة للبناء على ما تحقق ومواصلة المشاورات من حيث انتهت. ونتوقع من رئيس الدورة الحالية أن يخصص الاهتمام الضروري لهذه المشاورات بإصدار التوجيه والإرشاد المناسبين، لكي تحافظ المسألة على الزخم المكتسب إلى أن يتم إيجاد حلول مقبولة لدى جميع الجهات المعنية.

ولدى إثيوبيا اعتقاد راسخ بأهمية إصلاح مجلس الأمن البالغة لقدرته على العمل وعلى تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، يتسم تحسين أساليب عمل المجلس بنفس القدر من الأهمية. ونعتقد بشدة أن المشاورات التي يعتزم إجراؤها في المستقبل أيا كانت ينبغي أن تكون على أساس من الشفافية والشمول. وينبغي أيضا أن تؤخذ تماما بعين الاعتبار مصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة في القضايا المطروحة، فهي جديرة بنفس القدر من العناية. ونرجو أن يولي الفريق العامل المفتوح باب العضوية والجهات الأخرى المشتركة في مهام التيسير تقديرهما الواجب لهذا الجانب من عملية التشاور ويتصرفا بناء على ذلك.

وفي الختام، نود مرة ثانية أن نؤكد ضرورة إيلاء أولوية عالية لإصلاح المجلس خلال الدورة الحالية. وستواصل إثيوبيا، كما فعلت في الماضي متابعة هذه المسألة والاشتراك في المشاورات الرامية إلى إحراز تقدم وتحقيق نتائج ملموسة من خلال توافق الآراء.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أدلي ببضع ملاحظات إجرائية. لقد وصف البعض مجلس الأمن بأنه من أكثر المؤسسات محافظة في العالم، إشارة إلى أساليب عمله وإجراءاته، وفوق كل شيء عضويته. ووصف آخرون مجلس الأمن بأنه من أكثر أجهزة الأمم المتحدة فعالية.

وتلاحظ بلجيكا كل يوم بوصفها من أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين أن ثمة بذرة من الحقيقة في كلا التأكيدين. ويترتب على ذلك، وهذا تعليقي الأول، أن أي إصلاح لمجلس الأمن سيتعين أن يأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسيين، هما أن المجلس يجب أن يتكيف بينما يكفل المحافظة على فعاليته. وفي هذا الصدد، يعدّ تحسين أساليب عمل المجلس بالتأكيد هدفا هاما. وقد تحقق قدر كبير من التقدم المبدئي، ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة البلدان غير الأعضاء في أعمال المجلس، ولا سيما البلدان المعنية مباشرة بقرارات المجلس. وقد أثار متكلمون آخرون قبلي تلك النقطة بالفعل، ومن ثم لن أطيل فيها.

وليس تحسين أساليب العمل كافيا، مهما بلغت أهميته. وكما أكد عدة زملاء بالأمس واليوم، من الضروري أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى إصلاح أبعد مدى. أما التباطؤ في هذه المسألة، فهو معادل للإبقاء على الوضع الراهن، وليس خيارا مطروحا. ويجب أن يعكس تكوين مجلس الأمن بشكل أفضل الواقع الجغرافي السياسي. ومن شأن زيادة التمثيل أن تساعد في إضفاء مزيد من المشروعية على المجلس. ويبدو أن الجميع متفقون على هذا الموقف. وتتمثل المسألة الآن في كيفية التحقيق وكيفية اجتياز هذا الطريق المسدود.

وقد تم خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، كما يبين أحدث تقرير للفريق العامل المفتوح العضوية، تحديد البارامترات الرئيسية بوضوح لأي إصلاح لمجلس الأمن، وأود أن أثني على الرئيسة السيدة آل خليفة وعلى الميسّرين الخمسة ومن بعدهم الميسران الاثنان لما قاموا به من عمل بارز في هذا الصدد. ويرى وفدي أن العمل الذي أنجز في الأشهر الأخيرة قد جعل الحيز السياسي المتاح للتصرف والمتطلبات القانونية معلومين بما فيه الكفاية.

لقد حان الوقت الآن للانتقال إلى المرحلة المقبلة: مرحلة إجراء مفاوضات حكومية دولية حقيقية في إطار الجمعية العامة نفسها، المكان الطبيعي لهذه العملية. وينبغي تحديد طرائق تلك المفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن.

ترى بلجيكا، كما ذكر وزير خارجية بلدي في الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/62/PV.12)، أن من الواضح أنه سيكون لا مفر من إجراء المشاورات، في الوقت المناسب، على أرفع مستوى – مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في العواصم – إذا أردنا أن نحقق نتائج ملموسة. ووفد بلدي يعتقد أنه ينبغي إدارة تلك المشاورات من جانب فرد واحد يتمتع بثقتنا الكاملة: مبعوث خاص رفيع المستوى.

إن بلجيكا ترى أن ذلك لا يعني نقل المناقشة من نيويورك إلى عواصم مختلفة، وإنما ضمان المُلكية، والمشاركة النشيطة والمباشرة لرؤساء دولنا وحكوماتنا في مناقشة تكون مسائلها الاستراتيجية معروفة للجميع. وبتلك الطريقة، سيقوم المبعوث الخاص بدور الحفّاز الذي سيكون بما يلقاه من دعم ومساهمات مباشرة من العواصم على أعلى مستوى في وضع يمكّنه من تمهيد الطريق لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، وتسهيلها، وتعزيزها وتسريعها.

وبالاستناد إلى الاتصالات والمشاورات التي تُجرى مع العواصم مباشرة، ينبغي للمبعوث الخاص أن يتمكن من أن يقدم لنا اقتراحا موحدا يتمتع بأوسع تأييد ممكن. ومن شأن ذلك الاقتراح أن يشكل أساسا لجولة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية في إطار الجمعية العامة. ويعود إلى الجمعية العامة، وإليها وحدها، أن تتخذ القرار النهائي، الأمر الذي ينبغي أن يحدث قبل نهاية دورتها الثانية والستين.

إن المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن قد استغرقت بالفعل قدرا كبيرا من الوقت والجهد. ولا يمكن الخروج من المأزق الذي نجد فيه أنفسنا حاليا بشأن هذه المسألة، إلا بنهج إجرائي ابتكاري. وبلجيكا مستعدة للقيام بدورها في ذلك.

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الجمعية العامة ستتناول، يوم الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، البند ٤٨ من جدول الأعمال، ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية، ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“

بوصفه البند الأول، والبند ١١٦ من جدول الأعمال، ”متابعة نتائج مؤتمر القمة الألفية“، بهدف البتّ في مشروع القرار A/62/L.11 المعنون ”استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ“. كما أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في البند ٥٠ من جدول الأعمال ”دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد“، الذي تحدد موعده صباح الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفه البند الرابع، قد تأجل إلى صباح الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.